

البعد الاقتصادي الدولي في تعزيز النزعة الانفصالية: دراسة حالة إقليم كردستان في العراق من 2003-2020

The International Economic Dimension in Promoting Separatism: A Case Study of the Kurdistan Region in Iraq from 2003-2020

محمد غملاس

الدكتور أيمن هياجنة

جامعة اليرموك

أستاذ مشارك – جامعة اليرموك قسم العلوم السياسية

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر ظاهرة البعد الاقتصادي على النزعات الانفصالية في إقليم كردستان، وأثر تغيرات النظام الدولي في تعزيز الرغبة في الانفصال لدى الحالة الكردية، والعلاقة بين المؤشرات الرئيسية للدراسة وأثرها الإيجابي أو السلبي (البعد الاقتصادي على النزعة الانفصالية 2003-2020).

واستندت الدراسة على فرضية رئيسية وهي علاقة ايجابية بين المتغير المستقل (البعد الاقتصادي الدولي) والمتغير التابع (النزعات الانفصالية للأقليات)، أي أنه كلما زادت عمليات التشابك في البعد الاقتصادي الدولي وانخرطت تلك الأقليات في هذه المسألة ارتفعت معه إيجاباً النزعات الانفصالية للأقليات. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث أظهرت النتائج على الصعيد المحلي والداخلي، أنّ إقليم كردستان يتمتع بالعديد من المقومات الاقتصادية، تتمثل بـ: المصادر الطبيعية المتنوعة، الأراضي الزراعية الخصبة، والقوى العاملة، وسوق اقتصادية خاصة للصناعات الهيدروكربونية والأدوية والأغذية المعبأة. أما على الصعيد الدولي والإقليمي فإنّ إقليم كردستان يحتل موقعاً مركزياً متميزاً على طريق التجارة الرئيسية، يشجع الدول العربية والأجنبية على الاستثمار وعلى التجارة الدولية. ويعمل إقليم كردستان على جذب الاستثمارات مع الدول العربية بهدف زيادة الحصة الاقتصادية على المستوى الدولي، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول، والاستفادة من تجارب الدول العربية والخليجية بما يدعم اقتصادها في مختلف القطاعات التجارية والصناعية، مثل قطاع البتروكيماويات والطاقة المتجددة والتجارة والزراعة والثروة الحيوانية.

كلمات مفتاحية: النزعة الانفصالية، إقليم كردستان، المؤشرات الاقتصادية، علاقات دولية.

<https://doi.org/10.58596/qaafa/10>

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/22

تاريخ الاستلام: 2022/10/10

المقدمة:

يعتبر الأكراد أحد أقدم شعوب منطقة الشرق الأوسط، ويسكنون في المناطق الجبلية الحدودية الممتدة بين جنوب شرق تركيا وشمال العراق وسوريا وغرب إيران، وعلى الرغم من تحدرهم من أصول عرقية وثقافية ودينية واحدة إلا أنهم لم يستطيعوا إنشاء دولة خاصة بهم بالرغم من محاولاتهم عبر التاريخ. يبلغ عدد الأكراد حوالي 35 مليون نسمة وينحدرون من أصول هندو-أوروبية ويعيش أغلبيتهم في تركيا. بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، نصت اتفاقية "سيفر عام 1920" على حق الأكراد في تقرير مصيرهم وإنشاء دولة خاصة بهم في شرقي الأناضول وشمال الموصل، إلا أن هذه الاتفاقية استبدلت بمعاهدة "لوزان عام 1923" التي نصت على وضع الشعب الكردي تحت الحكم التركي والإيراني ومن بقي منهم تحت حكم العراق وسوريا.

ومنذ ذلك الوقت، حاول أكراد المنطقة الاستقلال من خلال إنشاء دولة كردية خاصة بهم، تارة في تركيا، وتارة أخرى في العراق أو إيران أو سوريا، إلا أن جميع محاولاتهم باءت بالفشل، وربما يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم وجود الدعم الدولي لقضاياهم بالإضافة إلى وجود ثروات مائية ونفطية وموارد في المناطق التي يتوزعون فيها، وكذلك عدم رغبة الدول التي يعيشون فيها على خسارة الأراضي والتقسيم، وكذلك خشية من بروز دولة جديدة كردية قد تكون سبباً في عدم استقرار المنطقة التي لا تنقصها النزاعات والمشاكل.

هذه الأسباب منفردة أو مجتمعة بقيت عائقاً أمام الأكراد لتحقيق حلمهم في إنشاء دولة الكرد، إلا أن الأحداث التي مرت وتمر فيها منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي وتغير ملامح النظام العالمي والعولمة وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، التي أثرت بشكل مباشر على منطقة الشرق الأوسط، هذه العوامل ساعدت الأكراد على التفكير الجدي في إعادة محاولة إنشاء الدولة الكردية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الربط بين البعد الاقتصادي الدولي وتأثيره على النزعة الانفصالية لإقليم كردستان العراق من خلال سؤال الدراسة الرئيس التالي:

"ما أثر مؤشرات البعد الاقتصادي الدولي في تعزيز الانفصال للحركة الكردية في إقليم كردستان من 2003 إلى 2020؟"

وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، وهي على النحو التالي

1. ما أثر ظاهرة البعد الاقتصادي على النزعات الانفصالية في إقليم كردستان؟
2. ما أثر تغيرات النظام الدولي في تعزيز النزعة الانفصالية لدى الحالة الكردية؟
3. ما العلاقة بين المؤشرات الرئيسية للدراسة وأثرها الإيجابي أو السلبي (البعد الاقتصادي على النزعة الانفصالية)؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على فرضية رئيسية وهي علاقة ايجابية بين المتغير المستقل (البعد الاقتصادي الدولي) والمتغير التابع (النزعات

الانفصالية للأقليات)، أي أنه " كلما زادت عمليات تشابك الأقليات في البعد الاقتصادي الدولي وانخرطت فيه ارتفعت معه بشكل مضطرب النزعات الانفصالية لهذه الأقليات".

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على تأثير العلاقة بين المتغيرات الرئيسية والكشف عن قوة كل متغير بحد ذاته وذلك من خلال التعرف على:

1. أثر ظاهرة البعد الاقتصادي على النزعات الانفصالية في إقليم كردستان.
2. أثر تغيرات النظام الدولي في تعزيز النزعة الانفصالية لدى الحالة الكردية.
3. العلاقة بين المؤشرات الرئيسية للدراسة وأثرها الإيجابي أو السلبي (البعد الاقتصادي على النزعة الانفصالية).

منهجية الدراسة:

تستند الدراسة الحالية في تحليل جوانب المشكلة البحثية والإجابة عن تساؤلاتها على المنهج الاستقرائي ومنهج الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة، وبيان الظروف التي أحاطت بهما وصولاً إلى الأثر الذي أحدثته النزعة الانفصالية في إقليم كردستان من 2003 إلى 2020 من خلال قراءة وتحليل أبعادها ومؤشراتها الرئيسية.

الدراسات السابقة:

تتبع الباحثان في استعراض الدراسات السابقة التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو التالي:

1. دراسة خرام (2019) بعنوان: محاولة انفصال كردستان عن العراق: ردود فعل القوى الكبرى والتداعيات الإقليمية. **Khurram (2019). Kurdistan's Attempted Secession from Iraq: Major Powers' Responses and Regional Implications**

هدفت الدراسة التعرف إلى الأبعاد المختلفة لمحاولة الانفصال من قبل حكومة إقليم كردستان، وإلى ردود الأفعال الدولية والقوى الكبرى عن هذا الاستفتاء وتداعياته الإقليمية، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والاستقرائي للوصول إلى نتائج الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن استقلال الأكراد عن العراق من المرجح أن يزعزع استقرار الشرق الأوسط، ويشجع المجتمعات العرقية الأخرى على محاولة الانفصال؛ من ناحية أخرى، قد تحاول العديد من الجهات الفاعلة خارج المنطقة أيضاً الاستفادة من الفراغ لتعزيز مصالحهم في المنطقة؛ فقد ساهمت الوسائل القانونية والسياسية، لإقليم كردستان العراق إلى التوجه نحو دولة الأمر الواقع في شمال العراق، حيث إن هذا التوجه بحسب النتائج سيكون له تأثيرات قصيرة وطويلة المدى على أمن الشرق الأوسط بشكل عام، والعراق بشكل خاص.

2. دراسة التميمي (2018) بعنوان: المسألة الكردية وإشكالية وآليات المعالجة الدولية.

هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير استقطاع شمال العراق على الدولة العراقية وإشكاليات وآليات المعالجة الدولية لها؛ واستندت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أنه في حالة قيام كيان جديد في شمال

الاعتماد على نظرية الدور والمنهج الوظيفي والمنهج الوصفي والتحليلي كأداة منهجية؛ وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الوجود الإسرائيلي في مشرق الوطن العربي ومغربه ساهم في بث الخلاف بين الدول العربية وأدى إلى جر الأقطار العربية إلى نزاعات ليس لها علاقة بها، كما توصلت الدراسة إلى أنّ انفصال جنوب السودان عزز من قيمة الدور الإسرائيلي وإلى تعظيم خانة المساعي الإسرائيلية للتواجد في أقاليم أخرى في السودان كدارفور وإقليم غرب السودان؛ وأما فيما يتعلق بأكراد العراق فقد لعبت إسرائيل دوراً مهماً في التخطيط وخلق الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة وبين الأكراد والتركمان، وتشجيعها على الاتجاهات الانفصالية بهدف إضعاف العراق.

6. دراسة عبد الحي (2013) بعنوان: مؤشرات قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي.

هدفت الدراسة الى معرفة قياس مؤشرات الانفصال في الوطن العربي، حيث أخضعت الدراسة أكثر من 52 أقلية في الأقل وأكثر من 328 أقلية على الأكثر، وأخذت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية والخارجية كل منها على وزن رئيسي وأما المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت المؤشرات الخمس تكونت من 27 مؤشراً، وبناءً عليه تمّ قياس النزعة الانفصالية، وقد أخذ البعد الجغرافي الصدارة في نسبة المؤشرات الانفصالية.

7. دراسة العجمي (2009) بعنوان: المشكلة الكردية وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية دراسة تطبيقية على أكراد العراق من 1990_2005.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمشكلة الكردية في المنطقة الإقليمية على وجه العموم وفي العراق بالخصوص، والتعرف على المعاهدات التي تتبلور حولها المشكلة الكردية في العراق والمحاولات المتكررة لأكراد العراق في إنشاء دولة قائمة بذاتها، كما بحثت أيضاً في التطورات السياسية التي ساهمت في تكوين إقليم كردستان العراق ودور المنظمات الدولية أو الإقليمية حول مشكلة الأكراد في العراق، وقد استندت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي ومنهج الجماعة.

8. دراسة خرابشة (2009) بعنوان: محددات النزعة الانفصالية لدي الأقليات.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الحركات الانفصالية في المجموعات الإثنية، وقد تناولت الدراسة 43 دولة موزعة على القارات الخمس من 1990 إلى 2008، واستخدمت الدراسة تكامل المنهج العلمي لدراسة العلاقة بينهما. واستندت على فرضية رئيسية مفادها أنّ هناك علاقة طردية وسببية ذات اتجاه إيجابي بين المتغير المستقل (المحددات) والمتغير التابع (النزعة الانفصالية) فكلما كانت المحددات أكثر وضوحاً زادت من النزعة الانفصالية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لاحظ الباحثان أن الدراسات أخذت شقين: أولاً النزعة الانفصالية للأقليات ومؤشراتها والارتكاز عليها أما الجانب الثاني من الدراسات، فقد ارتكزت على العولمة الاقتصادية وما تقوم به آليات تلك العولمة وما

العراق، فإنّ الواقع الكردي سيتغير كلياً وسيطلب ذلك وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع الدولة المقترضة، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي لتتبع الأحداث التي قادت إلى الدعوة للانفصال، فضلاً عن منهج الصراع؛ وأظهرت نتائج الدراسة بأنّ النزعة القومية الكردية هي ظاهرة حديثة بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكلها البدائي، وعكست واقع المجتمع الكردي وتفاعله مع البيئة الدولية والسياسية المحيطة به، كما أظهرت بأنّ ظروف العراق منذ سنة 2003 كان الدافع الحقيقي لسعي الأكراد للانفصال.

3. دراسة الحربي (2017) بعنوان: المسألة الكردية والوضع الإقليمي.

هدفت الدراسة إلى البحث في واقع المشكلة الكردية وتطور قضيتهم والمتغيرات التي أثرت عليها، وتسليط الضوء على وضع الأكراد في العراق في ضوء التطورات السياسية التي شهدتها العراق منذ سنة 2011م، ودراسة مستوى تأثير التطورات السياسية والأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على القضية الكردية في العراق؛ وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، وتوصلت إلى أنّ المسيرة السياسية لبناء الدول العراقية لم تعالج مشكلة الأقلية الكردية منذ البداية الأمر الذي جعل المشكلة الكردية أكثر تعقيداً كلما مرّ الزمان وانعكس سلباً على الأكراد وأمن العراق. كما أظهرت النتائج أنّ الأقلية الكردية أصبح لها شأنٌ كبيرٌ على الصعيد الرسمي العراقي، لأنّها حققت ما لم تحقّقه طوال مسيرتها السياسية والثورية الماضية نتيجة التدخلات الأجنبية بشأن الدولة القومية العراقية.

4. دراسة فيليب (2015) بعنوان: قضية الدولة الكردية في العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة القضية القانونية والسياسية لدولة كردية في العراق، وقد استخدم الباحث في سبيل الحصول على النتائج المنهج الوثائقي من خلال تحليل مضمون الوثائق القانونية والسياسية لمسألة إقامة دولة كردية في شمال العراق، وبعد الحصول على المعلومات الأساسية عن الأكراد، تبدأ المذكرة بتحديد عناصر تقرير المصير وتخلص إلى أن أكراد العراق يمتلكون حق تقرير المصير. بعد ذلك، تذهب المذكرة بالقول: إنّ بإمكان الأكراد الانفصال عن العراق بطريقة تكتسب الدعم الدولي وتسبب الحد الأدنى من الاضطراب في المنطقة من خلال عملية "السيادة المكتسبة". أخيراً، تقول المذكرة: إن الدعم الأمريكي لدولة كردية في العراق سيفيد الولايات المتحدة، من خلال إقامة دولة ديمقراطية متمركزة في جزء مهم واستراتيجي من العالم، ويمكن أن تكون حليفاً أمريكياً قوياً.

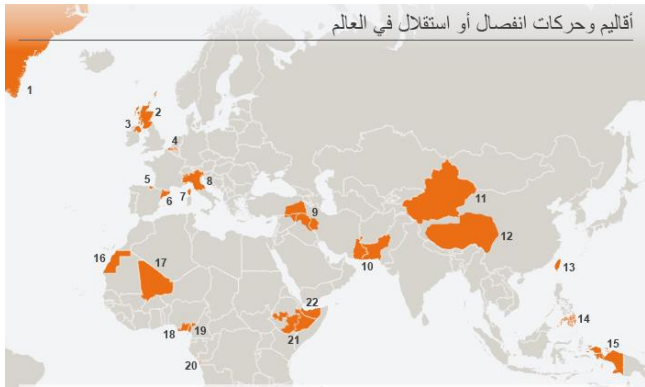
5. دراسة الصمادي (2014) بعنوان: الدور الإسرائيلي في دعم الحركات العربية الانفصالية وأثره على النظام الإقليمي العربي، حالة جنوب السودان 1991-2014.

هدفت الدراسة إلى بيان دور إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية العربية وأثرها على النظام الإقليمي العربي، حيث تمّ اختيار دولة جنوب السودان كدراسة حالة، وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أسهمت إسرائيل بدور مميز في دعم الحركات الانفصالية العربية، وتم

1. الزيادة السريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.
2. الزيادة السريعة في الأعباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع أو في إحدى وحداته خاصة في المراحل المبكرة.
3. تزايد التمييز على أسس إقليمية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عرقية أو لغوية، بمعدل أسرع من العملية التكاملية.
4. التدهور في قدرات الإدارية أو السياسية للصفوة السياسية مقارنة بالمهام والأعباء.

ومن الصعب غالباً فهم طبيعة الأحداث أو التحولات التي تقع في الوقت الراهن أو التي وقعت في ما مضى من دون تقديم تفسيرات علمية ومنطقية تستند إلى مؤشرات حول تفسير طبيعة هذه الظاهرة أو تلك؛ فإذا ما قلنا بأن هناك تفتتاً سياسياً اجتماعياً كظاهرة معاكسة للترابط الاقتصادي التكنولوجي، فما هي المؤشرات التي تفسر هذا التفتت؟ تاريخياً تعثرت التكتلات السياسية للإمبراطوريات مثل الإمبراطورية البريطانية والعثمانية، ثم التكتلات الأصغر بعد الحرب العالمية الثانية، وانهار الاتحاد السوفييتي بسبب القوميات وعملية التحديث، وحركة عدم الانحياز التي لم تدم طويلاً وأضحى اليوم مجرد ذكرى؛ بالإضافة إلى محاولة الإبقاء على وحدة أوروبية متماسكة بات أمراً ينظر له بنوع من الشك⁽⁴⁾.

شكل رقم (1): إقليم وحركات الانفصال في العال المصدر: معهد كونراد أديناور، معهد الاقتصادي والسياسية (2017).



وللتدليل على عمليات التفتت السياسي التي حدثت وما زالت تحدث إلى يومنا هذا، فإنه حريّ أن نتناول دلائل هذا التفتت من خلال مؤشرات ثلاث، هي: الحروب الدولية والأهلية، الدول الجديدة، والأقليات ذات النزعة الانفصالية.

1. مؤشر الحروب الأهلية والدولية:

ويقصد بها النزاعات التي حدثت وما زالت تحدث بين جماعة وجماعة وتسمى "النزاعات بين القبائل" أو التي تنشأ بين أكثر من طرف داخل حدود الدولة أو بين جماعة ودولة، بما في ذلك "الإبادة الجماعية"، والعنف المماثل من قبل جهات من غير الدولة، أو بين دولة ودولة، وغالباً ما تتصف هذه الحروب بالعنف والدموية⁽⁵⁾.

وبالنظر إلى مناهج قياس ظاهرة العولمة في الجانب السياسي الاجتماعي، فقد تمّ الاستناد على بيانات معهد أبحاث السلام/ أوسلو

تفرضه على المجتمع العالمي بصفة عامة. ألا أنّ ما يميز الدراسة الحالية هو الارتكاز على المؤشرات الانفصالية بشكل عام و"الحالة الكردية في إقليم كردستان" بشكل خاص، والتي تزيد بشكل إيجابي من حدة الانفصال لدى تلك الأقلية.

النزعة الانفصالية لإقليم كردستان العراق

إنّ الحديث عن النزعة الانفصالية لإقليم كردستان يقودنا للحديث عن مفهوم ودوافع النزعة الانفصالية Separatism؛ حيث يرتكز مفهومها على الحركات الشعبية أو السياسية المطالبة بالاستقلال والانفصال عن كيان أو دولة ما، بهدف إنشاء وتكوين دولة تأخذ طابع الدولة القومية أو العرقية أو الدينية، والتي غالباً ما تبدأ - أي النزعة الانفصالية - نتيجة للإحساس بالإهمال والتهميش من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر على تلك الدولة؛ ويمكن القول: بأنّ ظاهرة النزعات الانفصالية هي ظاهرة بدأت تطفو على السطح أو بدأت تحدثها بالاستناد في القرن العشرين⁽¹⁾.

وأما دوافع وأسباب هذه الظاهرة، فيمكن الإشارة لها من خلال أربعة عوامل رئيسية، عدا عن العامل الاقتصادي مدار الدراسة الحالية، والذي سيتم الحديث عنه لاحقاً في الفصل الثالث نتائج العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والنزعة الانفصالية، وذلك على النحو التالي⁽²⁾:

- **دوافع وأسباب دينية:** كما حدث في انفصال اليونان الأرثوذكسية عن الدولة العثمانية وفي أيرلندا، حيث انفصل الكاثوليك عن البروتستانت وفي باكستان والهند، حيث انفصل المسلمون عن الهندوس.

- **دوافع وأسباب عرقية:** مثل انفصال بنغلاديش عن باكستان وانفصال ألبانيا عن العثمانيين وجنوب السودان عن السودان وإريتريا عن أثيوبيا، وانقسام دول البينيلوكس وتفككها وأيضاً تفكك دول الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا.

- **دوافع وأسباب ثقافية:** مثل انفصال صومالييلاند عن الصومال وانفصال الجنوب العربي عن اليمن، وانفصال كردستان على كل من العراق وإيران وسوريا وتركيا.

- **دوافع وأسباب سياسية:** مثل تفكك الكونغو واستقلال تايوان عن الصين وتفكك شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين، شيوعية وأخرى رأسمالية، وانفصال النمسا عن ألمانيا وموناكو عن فرنسا وسان مورينو والفاتيكان عن إيطاليا.

أولاً: مؤشرات النزعة الانفصالية عالمياً

جلبت الحركات الانفصالية الاستقلال والرخاء للعديد من الشعوب والكيانات، بالإضافة إلى التطور العلمي والثقافي والنضج السياسي، واستقلال الثروات وازدهار الاقتصاد، إلّا أنّها في ذات الوقت جلبت الحرب والدمار والعصبية والحقد للكثير من الشعوب مثل الكروات والألبان والصرب وكذا الإيرلنديين والإنجليز والباسك والإسبان.

مؤشرات النزعة الانفصالية:

هناك عوامل تحفز عملية الانفصال وتضعف الاندماج وتقضي عليه، وأهمها⁽³⁾:

الاعتراف بها دولياً، بالرغم من عدم وجود قواعد رسمية في حد ذاتها؟ والجواب عليه، هو: أن هناك معايير مقبولة بشكل عام ومتجذرة في القانون الدولي.

فقد حددت اتفاقية مونتيفيديو⁽⁷⁾ لعام 1933 Agreement في مادتها الأولى، الدولة: "بأنها وحدة ذات سيادة يمكنها تلبية أربعة معايير، هي: وجود سكان دائمين، وتحديد حدود إقليمية، وحكومة، والقدرة على الدخول في اتفاقيات مع دول أخرى"⁽⁸⁾.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الدولة الإفريقية "جنوب السودان" كأحدث دولة معترف بها دولياً والتي أعلنت استقلالها في 9/ يوليو/ 2011م، ثم فيما بعد أصبحت عضواً في الأمم المتحدة؛ ودولة كوسوفو المعترف بها من قبل (108) دولة عضو في الأمم المتحدة لكنها ليست من أعضاء الأمم المتحدة⁽⁹⁾.

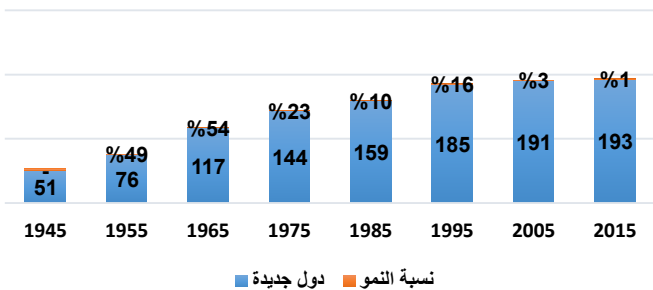
وإذا ما نظرنا في الخط الزمني لنشوء الدول فإنه سنجد أن هناك كيانات تشكلت وأصبحت دولاً قائمة بذاتها منذ العام 1945-2015، والمنحنى العام كما سنراه من خلال الجدول والشكل التاليين الذي جمعت بياناته من قبل مجلة فورن بولسي (2018) Foreign Policy يعطينا نتيجة مفادها أن عملية التفتت السياسي عملية متصاعدة إلى حد بعيد.

جدول رقم (2): الدول والكيانات الجديدة التي تشكلت منذ العام 1945 - 2015

الترتيب	نسبة النمو السنوية	عدد الدول الجديدة	السنوات	الرقم
-	-	51	حتى العام 1945	1
2	%49	76	1945 - 1955	2
1	%54	117	1955 - 1965	3
3	%23	144	1965 - 1975	4
5	%10	159	1975 - 1985	5
4	%16	185	1985 - 1995	6
6	%3	191	1995 - 2005	7
7	%1	193	2005 - 2015	8
-	%157	نسبة النمو الكلية		

المصدر: بيانات فورن بولسي Magazine of global politics, economics, ideas

شكل رقم (3): الدول والكيانات الجديدة 1945 - 2015



تظهر النتائج السابقة بأن هناك زيادة نمو كلية وصلت إلى (157%) في عدد الدول والكيانات الجديدة؛ وبالنظر إلى نسبة النمو السنوية فقد كانت أعلى نسبة نمو للفترة الممتدة من 1955-1965 بلغت (54%) وأما في العام 2015 بلغت نسبة النمو السنوية (1%) وهي أقل نسبة نمو خلال فترة المقارنة.

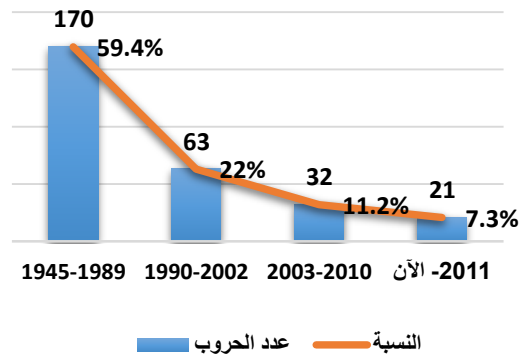
The Peace Research Institute (PRIO, 2020) لمعرفة عدد الحروب الأهلية والدولية التي وقعت منذ العام 1945م إلى عام 2016م وما زالت حتى اللحظة قائمة؛ وعلى الرّغم من الروايات التاريخية عن الحروب السابقة أي ما قبل عام 1945م إلا أن هناك القليل من الإحصائيات الكمية والتجريبية حول الحروب الأهلية والدولية قبل هذا التاريخ؛ ولذا فإنه سيتم تناول فترة المقارنة لهذا المؤشر من العام 1945م إلى العام 2016م.

جدول رقم (1): عدد الحروب الأهلية والدولية التي وقعت في العالم من 1945-2016م

الرقم	السنوات	عدد الحروب	النسبة	الترتيب
1	1989 - 1945	170	59.4%	1
2	1990 - 2002	63	22%	2
3	2003 - 2010	32	11.2%	3
4	2011 إلى الآن ⁽⁶⁾	21	7.3%	4
المجموع		286	100%	-

المصدر: بيانات معهد أبحاث السلام/ أوسلو The Peace Research Institute

شكل رقم (2): منحى الحروب الأهلية والدولية



تظهر نتائج الجدول والشكل السابقين أن الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 1945م إلى 1989م تعتبر أكبر فترة شهدت حروباً أهلية ودولية بواقع (170) حرباً وبنسبة بلغت (59.4%) وهي أعلى نسبة مقارنة، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن منحى عدد الحروب أخذ بالتراجع والتدني، حيث أن الفترة الممتدة منذ العام 1990م وحتى العام 2002م تراجعت فيه أعداد الحروب لتصبح (63) حرباً وبنسبة بلغت (22%) ثم تراجعت إلى النصف تقريباً في الفترة الممتدة من 2003-2010م بواقع (32) حرباً وبنسبة بلغت (22%) وتعتبر الفترة الزمنية الممتدة منذ العام 2011م - 2016م أدنى نسبة مقارنة من حيث أعداد الحروب بواقع (21) حرباً وبنسبة بلغت (7.3%).

في المقابل وبالرغم من التراجع في أعداد الحروب خلال فترات المقارنة، إلا أن الجوهر العام يؤكد على حقيقة واحدة، وهي: أن هناك تفتتاً سياسياً يجري في العالم على شكل حروب أهلية ودولية، وهو ما تؤكده الأرقام والنسب السابقة ضمن المؤشر الأول من مؤشرات "التفتت السياسي/ الاجتماعي": الحروب الأهلية والدولية؛ وبالتالي يفودنا هذا إلى النظر في المؤشر الثاني، وهو: مؤشر الدول الجديدة.

2. مؤشر عدد الدول الجديدة:

غالباً لا يتم الاعتراف دولياً بأيّ كيان إقليمي ما ينشأ حديثاً، حتى ولو أعلن هذا الكيان أنه دولة مستقلة؛ لذا كيف تنشأ دول جديدة ويتم

أن يكون الدافع عرقياً ك انفصال إريتريا عن إثيوبيا أو ك انفصال بنغلادش عن باكستان؛ وإما أن يكون ثقافياً مثل انفصال الجمهورية الصحراوية عن المغرب وانفصال كردستان عن العراق مدار الدراسة الحالية. وقد يكون سياسياً مثل تفكك الكونغو واستقلال تايوان عن الصين وانفصال النمسا عن ألمانيا والفايكان عن إيطاليا.

ثانياً: تحليل مؤشرات النزعة الانفصالية لإقليم كردستان

هناك عدة أسباب عملت على إثارة وبعث الرغبة الانفصالية لدى إقليم كردستان العراق. وهذه الأسباب غزتها متغيرات ومعطيات مختلفة اجتماعية وجغرافية، وسياسية، واقتصادية؛ والتي تكونت بطريقة تراكمية كرونولوجية انتهت إلى الخروج في حركات احتجاجية مطالبة بضرورة حق تقرير المصير للإقليم.

ومن بين دوافع شتى، غدّت نزعات إقليم كردستان العراق الملحة لإجراء استفتاء شعبي يمهد بدوره السبيل لاتزاع الانفصال وإعلان الاستقلال، أطلت برأسها الاعتبارات الاقتصادية، وما يتصل بها من قضايا الفساد والتسلط وسوء الإدارة، علاوة على الأسانيد القانونية المبنية على فهم أو تفسير جدي للنصوص القانونية والمواثيق الدولية ذات الصلة.

المؤشرات الاجتماعية والجغرافية

يعد العراق من أكثر الأوطان تنوعاً من ناحية المكون الاجتماعي والتركيبية السكانية، فهو بلد يتميز بالتعددية القومية، والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية، بالإضافة إلى المتغيرات الجغرافية التي يتميز بها الإقليم مما يغذي ويعزز من فكرة الانفصال التي يسعى لها الإقليم منذ العام 1920م، عندما تمّ الاتفاق على معاهدة سيفر⁽¹³⁾.

المؤشرات الاجتماعية

تتمثل المتغيرات الاجتماعية بعدد من المؤشرات الفرعية، حيث تشمل هذه المؤشرات على التالي:

1. سمة التميز الاجتماعي للأقلية:

وتتمثل بـ "الدين، اللغة، اللون، العرق"، أي هل السمة الرئيسية للأقلية هي أنها أقلية دينية أم عرقية أم لغوية، أم أنها تجمع أكثر من تميز، وتجمع الدراسات في هذا المجال على أنّ السمة الدينية هي الأكثر "مقاومة" لعبور الثقافات الفرعية باتجاه تشكيل ثقافة جامعة.

ولذا نجد أن العراق وبحسب الشكل التالي، ينقسم اثنيًا وعرقياً إلى عرب بنسبة 75%، وأكراد بنسبة 20%، وتركمان وأقليات أخرى بنسبة 5%، ومن الناحية الدينية فالمسلمون يمثلون نسبة 97% و3% باقي الديانات الأخرى.

أما عن المذهبية فيوجد هناك سنة وشيعة والنسبة هنا متضاربة ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد السنة والشيعة في العراق.

2. درجة التجزؤ الهرمي Pyramidal Segmentary:

تقوم هذه النظرية على افتراض أنّ الفرد ينتمي إلى عدد متداخل من الأساق، فقد يكون من قبيلة معينة ويكون في الوقت ذاته عراقياً ومسلماً، وتبرز المشكلة عندما يواجه الفرد مطالب متضاربة من هذه الأساق، وتقوم النظرية على افتراض أن الفرد يميل إلى التجاوب مع النسق الأدنى على حساب تجاوبه مع مطالب النسق الأعلى، وهو ما

وإذا ما نظرنا للمنحنى العام فإنّه يؤشر إلى زيادة كلية لعدد دول العالم حيث كانت في العام 1945 (51) دولة لتصبح في العام 2015 (193) دولة؛ مما يعني أنّ التفتت السياسي ما زال مستمراً ولم يتوقّف.

3. مؤشر الأقليات ذات النزعة الانفصالية:

يختلف كثير من الباحثين حول تحديد مؤشرات قوّة النزعة الانفصالية، ذلك أنّ النزعات الانفصالية تتباين درجاتها، فمنها ما يتجسّد بالانسلاخ كلياً عن كيان الدولة ويذهب إلى كيان سياسي مستقل، ومنها ما يسعى إلى الحصول على إدارة محلية بصلاحيات واسعة لإدارة شؤون كيان الأقلية بأكبر قدر من التحرر عن سلطة المركز، ومنها ما يسعى كأقلية لأن يأخذ الحقوق بالتوازي مع بقية مكونات الدولة نفسها⁽¹⁰⁾.

وفي الوقت الحاضر هناك فقط (20) دولة من دول العالم يمكن أن نقول عنها أنّها متجانسة عرقياً. وإذا ما نظرنا لهذا الرقم إلى عدد دول العالم والبالغة (193) تقريباً، فإنّه يمكن القول بأنّ نسبة الدول المخوّلة لأن يكون بها نزعات انفصالية حول العالم تبلغ (89.6%).

ويعود السبب في ذلك بحسب ريغابنين 2017 Ryabinin إلى أنّ تقسيم العالم من قبل الدول المنتصرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ووضع الحدود الجديدة لها كان يتم دون مراعاة لخصوصيات المناطق التي تعيش فيها الأقليات القومية، فكان على جزء كبير من شعب معين أن يعيش في دولة أخرى مع شعب آخر هو الأساس معادياً له. إضافةً إلى ذلك، وبعد نهاية الحرب الباردة عندما بدأت البنية العالمية للأمن الدولي في الانهيار، رأت الأقليات القومية ذات النزعة الانفصالية في ذلك فرصة لحصولها على الاستقلال.

وعن ذلك يقول هنتنغتون (2007) Huntington: "إنّ إدراكك لانتمائك إلى هوية مختلفة هو من يحدد نموذج التوحد أو التفكك والصراع"⁽¹¹⁾. وإذا ما تتبعنا عدد الأقليات ذات النزعة الانفصالية في العالم، فإنّه يمكن حصر أعدادها وفقاً للجدول التالي، على هذا النحو:

الرقم	النطاق الجغرافي	عدد الأقليات الانفصالية
1	إفريقيا	31
2	آسيا	28
3	أوروبا	26
4	أمريكا الشمالية	7
5	أوقيانوسيا	10
6	أمريكا الجنوبية	8
المجموع		110

المصدر: بيانات منقولة عن مرصد جنوب آسيا (2020) South Asia Monitor من خلال الجدول السابق يتضح أنّ مجموع الحركات ذات النزعة الانفصالية بلغ (110) حركة حول العالم حتى عام (2017) موزعة في كل من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية، مما يعني أنّ التفتت السياسي مستمرّ لم يتوقف والدليل على استمرارياته تنامي النزاعات الداخلية، وأنّ الأقليات لم تصل إلى مرحلة الانفصال ومازالت تحارب وتقاتل ومشتبكة مع دولها وتحاول أن تنفصل لتنشء كياناً جديداً لها⁽¹²⁾.

ولعل من أسباب ودوافع النزعات الانفصالية يتمثل إما بدوافع دينية كما حدث من انفصال الكاثوليك عن البروتستانت في إيرلندا، وإما

والباقون مسيحيون يقيمون بالموصل "الأراضي المتنازع عليها"⁽¹⁶⁾.

4. السماح للأقلية بالتعبير عن رموزها الثقافية:

من خلال الرموز التاريخية أو الدينية أو اللغوية، كأسماء الشوارع أو المدارس أو الأندية أو من خلال أعلام ورايات، وغيرها من المظاهر. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بيان (11/ آذار/ 1970)، والذي يعد خطوة هامة في تاريخ الحركة الكردية، وهو أول اتفاق سياسي يمنح الأكراد بعض الحقوق من قبيل:

- أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتدرس في مدارس المنطقة.
- إعداد مناهج خاصة باللغة الكردية وفتح الإذاعات والتلفزيون والجرائد والإكثار من فتح المدارس في المناطق الكردية.
- حق الشعب الكردي في إقامة منظمات الطلبة والشبيبة وأن تكون جزءاً من منظمات الطلبة والشبيبة العراقية.

المؤشرات الجغرافية

تتمثل المتغيرات الجغرافية في:

1. تركيز الأقلية في منطقة واحدة أو أكثر أو تشتتها:

أي هل الأقلية تقطن في معظمها منطقة محددة أم أنها موزعة في عدد من أقاليم الدولة، ومن الطبيعي أن تركيزها يجعلها أكثر إحساساً بهويتها الإثنية من ناحية، كما يجعل نزعة الانفصال أكثر يسراً، ومن خلال هذا المؤشر نجد أنّ الأكراد يرتكزون في منطقة محددة معينة في العراق حيث هم موجودون في الشمال الشرقي من العراق في المنطقة التي يطلق عليها كردستان العراق، وهي البقعة التي يستوطنها الأكراد كمجموعة بشرية متجانسة⁽¹⁷⁾.

2. تركيز الأقلية قرب الحدود الدولية أو في القلب:

فكلما كانت الأقلية أقرب إلى أطراف الدولة كانت القدرة على تلقي المساعدات الخارجية أكبر، كما أنّها تصبح أكثر إحساساً بالتطويق من قبل الأغلبية، ولتقريب الصورة يمكن استحضار حالة الأمازيغ في المغرب العربي ومقارنتها مع الأكراد في العراق، حيث إنّ ما يميز كردستان العراق وجود وحدة جغرافية ذات تضاريس جبلية تمتد حوالي 80 ألف كيلو متر، إلى جانب لغة وتاريخ مشترك وعوامل ثقافية وقومية مكتملة للشخصية الكردية المختلفة عن الأغلبية العربية في العراق⁽¹⁸⁾. ومن بين المعضلات التي تواجه مسألة الانفصال هو أنّ الأكراد ليس لهم أي منفذ بحري مع دول الجوار ضد أي محاولة لتأسيس دولة كردية، أي لا بدّ لهم قبل الإعلان عن الدولة الكردية الحصول على دعم دولة جارة واحدة على الأقل.

كما أنّ مشكلة التضاريس الصعبة تقف عائقاً أمام قيام الدولة، فأرض كردستان، هي عبارة عن سلاسل مستمرة من الجبال والمرتفعات التي تبلغ أحياناً حدّاً شديداً من التعقيد، إنّها منطقة قارية ذات مناخ قاري أي أنّه لا يطل على مسطحات مائية مثل البحار والمحيطات، هذه التضاريس هيأت الظروف لحماية واستمرار العمل الكردي المسلح عقوداً طويلة، وحفظت لمئات السنين تراث الأكراد وثقافتهم، لكنها في

يمهد للاضطراب في المجتمع مثل التناحر القومي الديني أو الطائفة مع الدين نفسه أو القطرية مع القومية أو القبيلة مع المواطنة⁽¹⁴⁾.

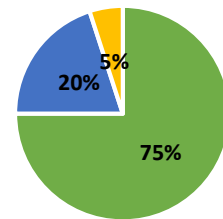
وفي هذا الصدد فإنّ المشتركات الثقافية تمثل أحد المرتكزات الأساسية لوحدة المجتمع وتجانسه واندماج أبنائه، وهي مصدر من مصادر التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وبعكس ذلك فإنّ الاختلافات الثقافية تقود في أغلب الأحيان إلى التباعد والتنافر إذا ما وجدت أسباباً تدفع بالمجتمع بهذا الاتجاه.

ولعل أكثر العوامل أهمية بالنسبة لإقليم كردستان العراق هو وجود فجوة وتباعد وتنافر بين الثقافات، وعدم الشعور بالانتماء نحو الوطن، وعدم وجود دافعية في تحقيق استقلال الدولة.

3. النسبة العددية للأقلية قياساً بإجمالي السكان:

أي هل تزيد نسبة الأقلية عن (1%) أو (10%) أو (20%)، أم هي متقاربة نسبياً مع الأغلبية مثلاً (45%) في مقابل (55%)، أم أنّ هناك عدد كبير من الأقليات، وهو ما جعل نسبة الأغلبية محدودة، كأن تكون الأغلبية تمثل (30%) بينما يتوزع (70%) من السكان على عدد كبير من الأقليات الأخرى⁽¹⁵⁾.

شكل رقم (4): التقسيم الديمغرافي في العراق



أقليات أخرى 5%
أكراد 20%
عرب 75%

وفي الحالة الكردية نجد النسب التالية:

- العرب: يمثلون ما نسبته 75% من السكان وهم مسلمون بالدرجة الأولى وهناك قلة عربية مسيحية، والعرب مقسمون إلى سنة وشيعة أما نسب أغلب الدراسات خلصت إلى أن السنة أكثر من الشيعة بنسبة 58% سنة، و40% شيعة و2% مسيحيون وآخرون.
- الأكراد: تنتمي لغتهم إلى مجموعة لغات الهندوأوروبية والتي هي مكون مهم من مكونات المجتمع العراقي ودول أخرى في الشرق الأوسط، ويوجد بالعراق 3.8 مليون كردي يمثلون 18% من مجموع الأكراد في العالم، كما يمثلون من 15% إلى 20% من مجموع سكان العراق؛ ويتمركزون في المنطقة الشمالية لدولة العراق بإقليم كردستان ويعتقدون الديانة الإسلامية وهم من السنة ويتبعون المذهب الشافعي، والقليل منهم يتبعون المذهب الحنفي.
- التركمان: هم قبيلة من القبائل التركية التي وفدت وسط آسيا وبالتحديد من منغوليا وموطنهم الأصلي، والتركمان يدينون بالإسلام ويشكل السنة منهم 60% وأقل من 40% بقليل شيعة

السلطة التشريعية أو قيادات الجيش والأجهزة الأمنية، أو قيادات في الإدارات المحلية.

وقد أفرزت الانتخابات البرلمانية لعام 2010 كتلاً سياسيةً متقاربةً في عدد المقاعد التي حصلت عليها، وهو ما أثر على تشكيل الحكومة وأدى إلى عدم وجود طرف فائز قادر على تشكيل الحكومة بمفرده مما أدى إلى دخول الكيانات بمفاوضات طويلة لتشكيل الحكومة، وفي مواجهة احتمالات تشكيل إياد علاوي للحكومة نجح المالكي في جمع الأحزاب الكردية والشيعية وترأس رئيس إقليم كردستان مفاوضات دامت لثلاثة أيام لجلب إياد علاوي والقائمة العراقية إلى حكومة شراكة وطنية⁽²³⁾.

وعلى الرغم من فوز القائمة العراقية بـ (91) مقعداً مقابل (89) مقعداً لدولة القانون إلا أن أزمة تشكيل الحكومة بقيت لشهور عدة، بشأن صاحب الأحقية في تشكيل الحكومة هل هو الفائز بأكثر عدد من المقاعد أم الكتل البرلمانية التي تحالفت مع أكثر من قائمة انتخابية وفقاً للمادة (68) من دستور 2005 والتي تقول: "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال 15 يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية".

وعلى الرغم بما حصل عليه الأكراد من امتيازاتٍ ومكاسبٍ سياسيةٍ كانوا يطالبون بها وتأثيرهم الفعال في كتابة الدستور والتصويت عليه ودخولهم إلى البرلمان وحصولهم على منصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس مجلس النواب وتقلدهم لعدد من النواب في البرلمان الاتحادي؛ إلا أن الملاحظ أن علاقة القادة الأكراد وحكومة الإقليم بالحكومة الاتحادية ليست بالجييدة لوجود نقاط خلاف تنطرق لها فيما يلي:

- مسألة كركوك:

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة أعطت الحكومة العراقية اهتماماً بالغاً لمحافظة كركوك بعد اكتشاف النفط فيها عام 1927، فيما سعت الحكومات المركزية في بغداد على استثمار الثروة النفطية الموجودة في كركوك لأغراض التنمية⁽²⁴⁾.

ويصير الأكراد ليس على ضم المدينة فحسب وإنما على الهوية الكردية للمدينة والتي طالما عارضوا إجراء انتخابات المجالس فيها عام 2005 لأن ذلك سيرسخ واقع التعريب الذي انتهجته الحكومات العراقية، ولكنهم وافقوا فيما بعد على أن المشاركة في انتخابات المجلس ليس له علاقة بتحديد مصير كركوك، ثم أنتهج بعدها سياسة تكريد المدينة من خلال مايلي⁽²⁵⁾:

1. توطين أعداد من الأكراد فيها من سكان مدن أخرى كما ظهر في الحديث المتداول قبل عام 2014.
2. إخراج أي عربي يرغب بمغادرة المدينة مقابل تعويض مالي.

- البيشمركة (حرس الإقليم):

يرى الأكراد أن البيشمركة هم قوة الحماية الرئيسية للشعب الكردي، فالأكراد بدأوا وجودهم السياسي بلا غطاء أو حماية سوى مجموعة بسيطة من المتطوعين قليلة في مواجهة الدولة العثمانية في

الوقت نفسه وعلى امتداد الأزمان مثلت عنصر إعاقة أمام بناء دولة كردية موحدة، بل وحتى توحيد الأكراد ومنع تشرذمهم إلى تجمعات متباعدة من الصعب أن تتفق فكراً وثقافياً وسياسياً.

3. امتداد الأقلية في الدول المجاورة:

بمعنى هل الأقلية موجودة في دولة واحدة فقط أم أن لها امتداداً في دول أخرى مجاورة أو غير مجاورة، ويمكن النظر في حالة الأقباط في مصر ومقارنتهم مع الأكراد في العراق؛ فكردستان بصورة عامة هي البلاد التي تمتد ما بين العراق وتركيا وإيران وسوريا مع بعض الامتدادات في روسيا وأرمينيا ومناطق أخرى أقل أهمية.

إن أهم نقطة تثار عند الحديث عن مشكلة المجموعات العرقية والأقليات، هي ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية واستقرار الدولة التي توجد بها، وإن مشاكل الأكراد السياسية بدأت من معاهدة سيفر بين الغرب والدولة العثمانية واتسعت مشاكلهم الكبرى في كردستان الجنوبية العراق حالياً منذ عان 1991م، حيث ظهرت توجهات كردية بتأسيس دولة لهم، وقد ارتفع سقف طموحاتهم في بناء أول وطن قومي لهم كردستان الجنوبية عام 2003م، وهو ما انعكس على ظهور وتزايد مؤشرات الأزمات التي دارت بين الأكراد والحكومة الاتحادية العراقية⁽¹⁹⁾.

وعلى الرغم من تأكيد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك "مسعود بارزاني" مراراً وتكراراً إلى أن النظام الفيدرالي هو النظام الذي يحافظ على الوحدة الوطنية للعراق إلا أن تشديد الحزب على الفدرالية هو أقرب إلى الاستقلال التام لكردستان العراق⁽²⁰⁾.

وأما مسألة الهوية الوطنية العراقية، فقد صرح جلال طالباني في فبراير من العام 2004م، خلال عضويته في مجلس الحكم، بأنه: "لا توجد بعد الآن هوية عراقية بل هناك هويات تعبر عن التعددية القومية والدينية والطائفية في العراق الجديد مشيراً إلى ضرورة أن تنشأ الدولة العراقية الجديدة إلى الفدرالية والديمقراطية والتعددية والحياة البرلمانية، مؤكداً على أن يلعب الكرد والعرب دوراً متساوياً ومتوازناً في العمل السياسي في العراق كقوميتين رئيسيتين في هذا البلد وليس على أساس الأغلبية أو الأقلية"⁽²¹⁾.

ويذهب البعض إلى أن الحزب يعتمد لغة الانفصال عن الدولة الأم العراق، لو سمح له بصورة نهائية، انطلاقاً من مشاعر قومية وتحقيق مكاسب قومية للأكراد الذين يشعرون بأنهم أمة متميزة عن غيرها من القوميات المتواجدة في المنطقة ويملكون الحق في الحفاظ على تميزهم القومي⁽²²⁾.

المؤشرات السياسية

تشمل المؤشرات السياسية على التالي:

1. نسبة التمثيل السياسي:

أي نسبة التمثيل في المناصب العليا قياساً بنسبة الأقلية في المجتمع، وتعني مدى حضور أفراد من الأقلية في مناصب الدولة العليا بقدر يتوازى بشكل نسبي معقول مع النسبة السكانية للأقلية. وتتمثل المناصب العليا في الحكم: "رئيس أو رئيس وزراء، أو وزير، أو في قيادات

– **المادة (119) من النصوص الدستورية:** "حق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين: أولاً، طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم. ثانياً، طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم".

– **المادة (120):** يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور حكومات الوحدات التابعة.

– **المادة (121):** أولاً، لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصريّة للسلطات الاتحادية. ثانياً، يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. ثالثاً، تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها. رابعاً، تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية. خامساً، تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم".

مما سبق ومن خلال قراءة النصوص السابقة، يرى الباحثان أنّ إقليم كردستان العراق يتبع إدارياً ومالياً للسلطة العراقية، خاصة أنّ الدولة العراقية تدرك مدى أهمية هذا الإقليم سواء لتوفر النفط أو الموارد البشرية، مما جعل العراق يعارض الاستفتاء على انفصال الإقليم.

كما يتضح من خلال النصوص السابقة أنّ الحكومة العراقية قد منحت إقليم كردستان حكماً ذاتياً بحيث يمكن تشكيل حكومة وتعيين أعضاء في هذه الحكومة في المحافظات والألوية وكذلك تنظيم النواحي الأمنية على أن يكون كل ذلك وفقاً للسلطة الحاكمة في العراق بحيث يظهر أنّ هذه الاستقلالية هي استقلالية مقيدة بحسب النظام العراقي الذي يعطي حداً معيناً لممارسة الإقليم حقوقه الدستورية والسياسية⁽²⁸⁾.

3. الاستفتاء ومعضلة امتداد الأقلية خارج حدود الدولة:

لا يمكن في هذا المقام، إغفال دور الدول الخارجية في التأثير في مسار تصاعد النزعات الانفصالية في دولة ما. فقد تقوم دولة خارجية بالتأييد السياسي لهذه المطالب، ودعمها بالمال والسلاح، مثل تشجيع بعض الدول الغربية لانفصال إقليم كاتنجا عن الكونغو عام 1960، ومحاولة انفصال إقليم بيفرا عن نيجيريا في عام 1967، والدور الليبي في جنوب السودان، ودور روسيا في شبه جزيرة القرم 2016، والذي أدى إلى انفصال الإقليم عن أوكرانيا، وانضمامه إلى روسيا.

نهاية القرن التاسع عشر، ثم مجموعات بسيطة في مواجهة الدول العراقية والقوات البريطانية في عشرينيات القرن الماضي، ثم دخلت البيشمركة في الحرب ضدّ الجيش العراقي عام 2003، وسيطروا على مدن عدّة وتقديم المساعدات للقوات الأجنبية.

ولكنّ هذه القوات باتت تشكل هاجس أمني بعد الاحتلال للحكومة الاتحادية كغيرها من الميليشيات العراقية إلى إصدار قرار يقضي بحل الميليشيات كافة بما فيها البيشمركة والتي ساعدت بدورها في إعادة الاستقرار للبلاد. ولقد كان لأجواء التوتر بين البيشمركة والجيش العراقي، أن دفعت إلى التصادم بين الطرفين إثر دخول قواتها الأمن العراقية لمحافظة ديالى "خانقين تحديداً" وبعدها محافظة صلاح الدين وتشكيل عمليات عرفت باسم "دجلة" في عام 2012 لفقدان الثقة مع حكومة المركز.

واستكمالاً للدور الكردي في العمل السياسي قام رئيس إقليم كردستان آنذاك مسعود برزاني بطرح اتفاقية أربيل وهي مبادرة لجمع القوى الفائزة في انتخابات النواب لعام 2010، وعقد الاجتماع في أربيل عاصمة إقليم كردستان، وقد عبرت الاتفاقية عن الدور الرئيسي الذي لعبته حكومة الإقليم والقوى السياسية الكردستانية، ومواقفهم من أزمة الحكم الضامنة لمكتسباتهم بعد الاحتلال والمشروع السياسي الفيدرالي وتسليح وتجهيز البيشمركة وقانون النفط والغاز والموارد المائية⁽²⁶⁾.

وأما في الانتخابات البرلمانية في دورتها الثالثة نهاية إبريل 2014، تبلور تحالف ضمني لمواجهة المالكي لقطع الطريق عليه لولاية ثالثة، فأخذت الأحزاب الكردية وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكومة الإقليم عموماً والتي تضم حزب الاتحاد الوطني وقائمة التغيير كوران التي لا تكف عن انتقاد المالكي على سياسته إزاء الأكراد وإقليمهم بصورة خاصة؛ ونتيجة لسرعة التطورات السياسية في المنطقة وبما يخص سوريا والنووي الإيراني، وما نتج عنها من تداعيات وأفرزت استقطابات إقليمية ودولية، ففي الوقت الذي تناغم فيه موقف برزاني مع تركيا كان المالكي يصطف مع إيران والنظام السوري. وعموماً فالأزمة الحادة بين بغداد والإقليم هي نتيجة تراكمات الماضي المتمثلة بغياب الثقة المتبادلة والابتعاد عن الحوار واللجوء إلى التصرفات الاستفزازية وإعمال مبدأ القوة والضعف ومحاولة فرض الحلول المرحلية وليست الجذرية⁽²⁷⁾.

2. النص الدستوري على حقوق الأقليات:

جاءت النصوص الدستورية العراقية لسنة 2005 والمتعلقة بإقليم كردستان العراق كما يلي:

– **المادة (141):** يستمر العمل بالقوانين التي تمّ تشريعها في إقليم كردستان منذ عام 1992، وتعد القرارات المتخذة من حكومة إقليم كردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها حسب قوانين إقليم كردستان من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور.

بتنمية المناطق الكردية وإعطاء بعض الحريات للأكراد رغبة منه في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي⁽³⁴⁾.

ويتمحور موقف النظام التركي من إقليم كردستان حول الأسس التالية⁽³⁵⁾.

1. أن الدافع نحو عراق فدرالي يشكل تهديداً مستقبلياً لتركيا وجب التعامل معه بحذر كون كردستان تمثل المدخل الرئيس للعراق.
2. وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والذي يمثل تهديداً للأمن التركي ويزعزع الأمن فيها.
3. وجود الأقلية التركمانية في كركوك.

كل ذلك جعل السياسة التركية صارمة فتدخلت عسكرياً في شمال العراق لغرض ضرب حزب العمال (pkk)؛ وخلاصة القول: إن السياسة التركية تجاه إقليم كردستان يتمثل في البقاء على المصالح الاقتصادية مع رفضها التام لأي محاولة للاستغلال وقيام دولة كردية على حدودها مع الاستمرار في سياسة التريك كاستراتيجية طويلة الأمد.

- **الموقف الإيراني:** يعيش معظم الأكراد الإيرانيون في محافظة كردستان وكرفشاه وإيلام وهمدان ولورستان وبختياري ويشكلون 7% من مجموع الشعب الإيراني، وقد مر الأكراد بأزمات ومحاولات انفصال كان أهمها ثورة سمكو 1919-1922، أما عن موقف الحكومات الإيرانية من إقليم كردستان العراق فالمشهد السياسي يقر أن هناك تعاوناً بين إيران والحركات الكردية في شمال العراق مما اضطر العراق إلى عقد معاهدة الجزائر التي تم الإشارة لها في الفصل الأول، نظمت بموجبها الحدود وأوقفت الدعم الإيراني للأكراد وبعد الثورة الإسلامية عاد التعاون الكردي الإيراني إلى المواجهة إثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية.

وتعد إيران اللاعب الإقليمي الرئيس للعراق منذ عام 2003 ولذلك كان موقعها مؤثر فكانت داعمة لأكراد العراق إثر العداء المستمر بين العراق وإيران، إلا أن الموقف تغير بعد سقوط النظام فكانت العلاقة قد أخذت طابعاً اقتصادياً أكثر منه سياسياً وبعد إعلان الاستفتاء في كردستان هددت إيران بإغلاق المنافذ الحدودية وقدمت دعماً استشارياً من أجل الأجزاء المتنازعة عليها وكان موقعها مسانداً للحكومة العراقية المركزية.

أما الموقف السوري فكان غير مؤثر كون سوريا تعيش أزمة سياسية حادة على الرغم من وجود أقلية كردية في سوريا تقدر بـ(9%) من السكان، فضلاً عن الحركة الكردية في سوريا اتسمت بالطابع السلمي غير المؤثر.

وعليه فإن رغبة أفراد القومية الكردية بقيام دولة لهم في شمال العراق يعني أولاً وأخيراً رسم خرائط سياسية جديدة في المنطقة ككل، وهذا الأمر يفترض وجود دور خارجي أكثر قدرة في التأثير من الدور الداخلي؛ وإن الدول التي احتضنت الأكراد في أراضيها: "العراق، إيران، سوريا، تركيا"، لها مصلحة استراتيجية في عدم قيام الدولة الكردية بصرف النظر عن القدرة على مواجهتها عملياً، فالعراق وسوريا مثلاً لم

ويأتي تطبيق الديمقراطية في المرتبة الأولى، إذ ما زال إقليم كردستان العراق يطالب بحريته واستقلاله، والتركيز على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية، ثم التركيز على انقسام الدولة وتوزيع شعوبها في العديد من الدول؛ ولا شك أن سياسات القوة التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد تطلعات الأكراد قد ساهمت إلى حد بعيد في القضاء على نشاطهم العسكري وهو ما انعكس لاحقاً في سقف مطالبهم السياسية، ولعل الاختلال في حسم موضوع الهوية والانتماء⁽²⁹⁾.

وفي 25 سبتمبر 2017، نظم استفتاء بإقليم كردستان العراق للانفصال عن الحكومة المركزية في بغداد وتكوين دولة مستقلة عن العراق، حيث أظهرت نتائجه موافقة (92%) من المصوتين الذين بلغ هدهم (4.5) مليون مشارك بنسبة مشاركة في الاستفتاء تصل إلى (72%) على الانفصال وتأسيس جمهورية مستقلة، وذلك بحسب النتائج الرسمية الأولية التي أعلنتها اللجنة العليا للاستفتاء في المحافظات الثلاث التي تشكل الإقليم، فضلاً عن المناطق المتنازع عليها التي تسميها إدارة الإقليم "المناطق الكردستانية خارج الإقليم"⁽³⁰⁾.

وقد مثل الاستفتاء مخرجاً للرئيس البرازيلي في مواجهة جملة تحديات سياسية واقتصادية حرجة، وكذلك لشرعية وجوده في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته والتمديد له - وهو عامل شخصي ذاتي لا يجوز التقليل من أهميته في توقيت هذه القرارات المصيرية - الأمر الذي دفعه إلى تعطيل البرلمان عام 2015، واحتقان علاقته مع القوى والتيارات السياسية الكردية الأخرى، وعلى رأسها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير⁽³¹⁾.

إلا أن هذا الاستفتاء غير ملزم قانوناً أي أنه حتى مع النتيجة التي تؤيد الانفصال عن العراق فإن هذا لا يعني الانفصال فوراً بل هو مجرد تعبير شعبي عن الرغبة في الانفصال؛ وقد عارضت قوى إقليمية ودولية المساعي الانفصالية، فالمنتمون للقومية الكردية يتوزعون في الشرق الأوسط على العراق وتركيا وسوريا وإيران، وحكومات الدول الأربع ترفض تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق؛ أما عربياً فقد عارضت دول ذات ثقل مثل السعودية والإمارات ومصر استقلال كردستان؛ ودولياً عارضت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الحليف الخارجي الأهم لأكراد العراق، الانفصال وبتبعها في ذلك الاتحاد الأوروبي ويليقي موقف الغرب مع موقف القوتين الدوليتين الأخرين الصين وروسيا. أما التأييد الإسرائيلي لاستقلال كردستان وحق الشعب الكردي في تقرير المصير فهو تعبير عن رغبة قوية في تفتيت الدول العربية لكي يستقر وضعها⁽³²⁾.

- **الموقف التركي:** إن سياسات الحكومات التركية المتعاقبة من حكومة كمال أتاتورك إلى حكومة أردوغان الثالثة غلب عليها طابع التوجس ومحاولة دمج وصهر المجتمع الكردي ضمن المجتمع التركي وتجاهل الوجود الكردي⁽³³⁾. وقد اهتمت حكومات اردوغان

قراءة في شكل اقتصاد كردستان

اقتصاد كردستان يتكون من الاقتصاد المستقل في شمال العراق، ويغلب عليه صناعة النفط والسياحة والزراعة؛ ويتمتع باهمش من الأمن النسبي والسلام في المنطقة، وسياسات أكثر ليبرالية وسوقاً اقتصادية، ويعد من الاقتصاديات المتطورة مقارنة بغيرها من أجزاء العراق⁽³⁹⁾.

1. الاستثمار:

سمح الأمن والاستقرار النسبي في المنطقة لحكومة إقليم كردستان بالتوقيع على عدد من العقود الاستثمارية مع الشركات الأجنبية، ففي العام 2006، تم حفر أول بئر نفطية جديدة منذ غزو العراق في منطقة كردستان من قبل شركة الطاقة النووية DNO؛ وتدلل المؤشرات الأولية إلى أنّ حقل النفط يحتوي على 100 مليون برميل على الأقل (16,000,000 م³) من النفط ويضخ 5 آلاف برميل في اليوم (790 م³/د)⁽⁴⁰⁾.

وقد وقعت حكومة إقليم كردستان اتفاقيات استكشاف مع العديد من شركات النفط الأخرى، بما في ذلك رمال النفط الغربية في كندا وشركة ستيرلنغ إنرجي وجلف كيستون بترولوم، حيث سمح استقرار إقليم كردستان بتحقيق مستوى تنمية أعلى من المناطق الأخرى في العراق. ففي عام 2008، كان نصيب الفرد من الدخل أعلى بنسبة (50%) منه في باقي أنحاء العراق، وبحلول عام 2013، كان هذا أعلى بنسبة (200%)؛ وأعلى معدلات النمو التي تم تحقيقها كانت حوالي (12.7%) في الفترة الممتدة من 2008-2013 ومرة أخرى (11.5%) في الفترة 2014-2019، ومنذ العام (2018) استقر معدل النمو بين (7%) و (8%)⁽⁴¹⁾.

وقد بدأت حكومة إقليم كردستان تصدير النفط الخام بالشاحنات إلى تركيا خلال صيف عام 2012، وفي العام 2013، أكملت خط أنابيب من حقل "طق طق" عبر خورمالا ودهوك إلى فيش خابور على الحدود التركية العراقية، حيث ترتبط بخط أنابيب كركوك جيها؛ وبلغ قطر خط الأنابيب 36 بوصة (910 مم) وينتج 150 ألف برميل يومياً (24,000 م³/يوم)، ويسمح بتصدير النفط من حقل طق وتوك النفطي، وفي 2014 أعلنت حكومة إقليم كردستان أن أول نفط تم نقله عبر خط الأنابيب الجديد تم تحميله في ناقلة من جيها⁽⁴²⁾.

2. الرعاية الاجتماعية:

يمتلك إقليم كردستان العراق ميزانية متوازنة مع بيروقراطية وخدمات الرعاية الاجتماعية تتسم بالكفاءة نسبياً، وذلك وفقاً لمعايير الشرق الأوسط، بالإضافة إلى السيطرة الكاملة على النفقات العسكرية، والعجز في الميزانية يكاد لا يذكر. كما أن لديها خدمات اجتماعية أفضل من جيرانها، مع نوعية جيدة وتعليم مجاني حتى المستوى الجامعي، والرعاية الصحية الأولية الفعالة. إلا أن الرعاية الصحية الثانوية والثالثية تظل مشكلة في المناطق الريفية⁽⁴³⁾.

3. مناطق اقتصادية خاصة:

لدى حكومة إقليم كردستان أربع مناطق اقتصادية خاصة، في دهوك، وباتيفة، وشقلاوة، وجمجمال، وقد تم إنشاء أول منطقة

يعد بمقدورها التقرير في مثل هذا الأمر، فيما إيران وتركيا لكل منهما أسلوبه ووسائله الخاصة في هذا المجال، فتركيا مثلاً تعاملت مع كردستان العراق في الفترة السابقة على قاعدة الاحتواء وعدم إثارة المشاكل ريثما ينجلي غبار المنطقة بعد ربيعها المفترض، وحاولت كسب ود الأكراد. فيما أكراد إيران تم احتواؤهم ولم يلاحظ تحركاً ملفتاً لهم ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة الماضية⁽³⁶⁾.

ومما سبق يخلص الباحثان في هذا البند من الدراسة حول المؤشرات الاجتماعية والجغرافية وتحديد السياسية، بأن كردستان العراق شبه دولة تنقصها بعض الخطوات تجاه إنشاء دولة كاملة الاستقلال، وقد كان الاستفتاء خطوة في هذا الاتجاه، إلا أنه ليس من المتوقع أن يتم إعلان دولة كردستان في شمال العراق في القريب.

في المقابل ستحظى أربيل على مزيد من الصلاحيات والامتيازات الاقتصادية والسياسية من بغداد؛ ويبقى أن نقول: إنّ إقليم كردستان العراق، هو إقليم من الناحية الجغرافية محاصر من دول إقليمية كلها ترفض قيام دولة قومية للأكراد به، ويمكنها حصاره وخنقه كلياً إذا ما قررت غلق الحدود والمعابر البرية والجوية ومنع التبادل الاقتصادي معه، كما أنّ تلك الحدود هي مع دول إقليمية وازنة اقتصادياً وعسكرياً في المنطقة ويصعب تجاوز أمنها القومي بسهولة.

وأما من الناحية الاجتماعية "الثقافية والدينية" فإنّ من يتصدر الساحة السياسية للأكراد سواء في تركيا أو العراق أو إيران، هم أحزاب ونخب يسارية، ولا تعبر بشكل حر عن مجمل الشعب الكردي المسلم السني في مجمله.

تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والنزعة الانفصالية

تواجه حكومة إقليم كردستان العديد من التحديات الآتية والتحديات الأخرى المتوسطة وطويلة الأمد المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية المحلية من جهة، وتأثير البيئة الإقليمية والعالمية من جهة أخرى؛ ولعل التحدي الأكبر من ضمن التحديات التي يواجهها الإقليم، هي الأزمة المالية العميقة التي تضرب جذورها في مختلف مناحي الحياة، فضلاً عن المشكلات الأمنية والاجتماعية الناشئة عن تدفق النازحين من الداخل العراقي، واللاجئين جراء الحرب في سوريا؛ مما راكم من الأعباء الاقتصادية وزاد من حدتها على الصعيد الداخلي⁽³⁷⁾.

وبالرغم من التحديات التي يواجهها إقليم كردستان في الجوانب المالية والاقتصادية، إلا أنّ هناك جوانب قوة حقيقية يمكن أن تُخرجه من هذه الصعوبات وهذه التحديات، وتعزز من فكرة الانفصال والاستقلال، وذلك لامتلاكه⁽³⁸⁾:

1. المصادر الطبيعية المتنوعة والهائلة.
2. الأراضي والمراعي الزراعية الخصبة.
3. القوى العاملة التي "تتمتع بروح ريادة الأعمال".
4. موقعه المركزي على طريق التجارة الرئيسية والذي يتمتع باستقرار نسبي.
5. مجموعة من المانحين الدوليين.

باحتراب وتحديد الإيرادات المتحصلة من الإقليم بالتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب، أو الهيئة العامة للجمارك والجهات المعنية الأخرى وتجري التسوية لاحقاً فضلاً عن استقطاع الحصة المحددة.

- **تصدير النفط:** تلتزم حكومة الإقليم بتصدير نפט خام من حقول الإقليم بما لا يقل عن (250) ألف برميل يومياً، وتسويقها عن طريق شركة سومو حصراً وتسلم الإيرادات إلى وزارة المالية الاتحادية، كما تلتزم حكومة الإقليم بنقل وتسويق (300) ألف برميل يومياً من النفط الخام المنتج من حقول محافظة كركوك عن طريق شركة تسويق النفط سومو وتسلم الإيرادات إلى وزارة المالية. ويرى الباحثان من خلال النظر في شكل اقتصاد إقليم كردستان، بأنّه يمكن الخروج بعدد من النتائج التي تؤكد على قوة النزعة الانفصالية للبعد الاقتصادي داخلياً، حيث إنّ جوانب القوة التي يمتلكها الإقليم، تتمثل بـ:

1. امتلاكه المصادر الطبيعية المتنوعة والهائلة كباقي الدول التي تتمتع باقتصاديات منتعشة.
2. امتلاكه مناطق اقتصادية خاصة، وهي مناطق أساسية للصناعات الهيدروكربونية والأدوية والأغذية المعبأة والأغذية المصنعة، بالإضافة إلى قطاع البترول والغاز الطبيعي، وهذه المناطق توفر ما نسبته (30%) من الوظائف لسكان الإقليم.
3. احتلال الإقليم لموقع مركزي على طريق التجارة الرئيسية والذي يتمتع باستقرار نسبي، يشجع على الاستثمار وعلى التجارة الدولية.
4. توقيع اتفاقيات وعقود استثمارية مع العديد من الشركات، على صعيد حفر الآبار النفطية⁽⁵⁰⁾.
5. امتلاك الإقليم صلاحيات حكومية وإدارية واسعة تمثل بعضها بمشاركة حكومة الإقليم مع الحكومة الاتحادية.
6. التزام الحكومة الاتحادية بإطلاق استحقاقات إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية وحسب نسبة الإيرادات المتحققة من تصدير النفط الخام على وفق الكميات المحددة.

المجال الاقتصادي في إقليم كردستان (داخلياً)

إنّ رؤية إقليم كردستان فيما يتعلق بالتنمية المستدامة تتوافق بحوالي (71%) مع أهداف التنمية المستدامة في العراق، والتي تنطوي على برنامج طموح لتنويع الاقتصاد وتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص، ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وزيادة نطاق الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة، وتقليل حجم العمالة والبطالة في القطاع العام، والتأكيد على حاجة الإقليم لتطوير نظام الحماية الاجتماعية، ومكافحة الفساد⁽⁵¹⁾.

من جهة أخرى، يرى الباحثان بأنّ الإقليم يسعى إلى التركيز على الشعب من خلال قضايا الرفاهية والحكم الرشيد، مع وجود بعض الفجوات في قضايا المشاركة والاستدامة البيئية، فضلاً عن نقص توفر البيانات الملائمة للرصد والتقويم.

اقتصادية خاصة في عام 1999 في باتيفة (باطوفا)، وآخرها في عام 2011 في شقلاوة⁽⁴⁴⁾.

وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة أساساً لتصنيع المواد الهيدروكربونية والأدوية والأغذية المعبأة والأغذية المصنعة، وتشمل على أكبر مصنع لعبئة الكوكا كولا في الشرق الأوسط، وأكبر مركز لإنتاج الآيس كريم في العراق وسوريا مجتمعتين، وقد تمّ تكريس منطقة جمجمال فقط لقطاع البترول والغاز الطبيعي. كما تمثل المساحات الاقتصادية معاً ما يقارب (30%) من جميع الوظائف الصناعية و (40%) من جميع الإيرادات والناتج الصناعي⁽⁴⁵⁾.

4. موارد الإقليم من السلطة الاتحادية

إقليم كردستان إقليم معترف به قانوناً بعد عام 1974 بعد أن منح الحكم الذاتي وكان يسمى منطقة الحكم الذاتي، استمر هذا الوضع إلى عام 1991 إلى أن فرضت الأمم المتحدة منطقة حظر جوي على منطقة الحكم الذاتي خلال هذه المدة من 1991 إلى 2003، وأصبح الأكراد يأخذون (20%) من برنامج النفط مقابل الغذاء فضلاً عن موارد المنافذ الحدودية وأصبحوا اقتصادياً أقوى من المركز الذي يخضع للحصار⁽⁴⁶⁾. بعد عام 2003 أصبح إقليمياً وضمن نظام فدرالي أقرته أعلى وثيقة قانونية تحكم الدولة العراقية ألا وهي الدستور العراقي، إذ يتمتع الإقليم بحقوق وامتيازات على الصعيد الوطني أي على مستوى العراق، والمحلي على مستوى الإقليم⁽⁴⁷⁾.

وعليه يرى الباحثان: بأنّ إقليم كردستان حصل على صلاحيات حكومية وإدارية واسعة تمثل بعضها بمشاركة حكومة الإقليم مع الحكومة الاتحادية الأخرى حصرياً بحكومة الإقليم؛ كما حدد قانون الموازنة العامة نسبة (17%) لإقليم كردستان من مجموع الإنفاق الفعلي للموازنة الاتحادية، إلا أنّ وثائق مسودة الموازنة لعام 2018 أوضحت تخفيض هذه النسبة إلى (12.67%) لإقليم كردستان، والتي تشكل نسبة (95%) من إيرادات حكومة الإقليم فضلاً عن تخصيص نسبة من القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي إلى قوات البيشمركة بوصفها جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية بما يضمن رواتب قوات البيشمركة⁽⁴⁸⁾.

وتلتزم الحكومة الاتحادية بإطلاق استحقاقات إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية وحسب نسبة الإيرادات المتحققة من تصدير النفط الخام على وفق الكميات المحددة في حال تحقق بعض الشروط التالية وبخلاف ذلك فإنّ الحكومة الاتحادية تعد غير ملتزمة للإقليم وهذه الفقرات هي⁽⁴⁹⁾:

- **موارد الحكومة الاتحادية من الإقليم:** يقوم ديوان الرقابة المالية للحكومة الاتحادية بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان باحتساب وتحديد الإيرادات الاتحادية المتحصلة في الإقليم، وتقوم وزارة المالية الكردية بتحويلها إلى وزارة المالية للحكومة الاتحادية بشكل شهري، وفي حالة تخلف ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان عن تسديد الإيرادات الاتحادية المتحققة إلى الحكومة الاتحادية يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادية

كردستان من سنة (15) عاماً فما فوق، وهذه هي نسبة السكان العاملين⁽⁵⁹⁾.

جدول رقم (4): معدلات البطالة للسكان

المؤشر	السنة	المعدل
البطالة	2015	10.7
	2016	10.8
	2017	11.1
	2018	9.9
	2019	9.7
	2020	12.8
متوسط معدل البطالة		
نسبة التغيير		

* إحصاء إقليم كردستان (2020). دليل المؤشرات الإحصائية: معدلات البطالة يرى الباحثان أنّ حصة القوى العاملة من غير العاملين، التي يطلق عليها "نسبة البطالة"، تمثل مؤشراً مركزياً عن كيفية عمل سوق العمل والاقتصاد ككل بصورة جيدة، فمعنى وجود نسبة عالية للبطالة تعني أنّ الاقتصاد لا يوفر وظائف كافية لاستيعاب كل الأفراد الراغبين في المساهمة في الناتج الاقتصادي وعندهم القدرة على ذلك.

وقد بلغت النسبة العامة للبطالة في إقليم كردستان (7.4%) وذلك في العام (2020)، وفي حين أنّ تلك النسبة ليست منخفضة، إلا أنّ الوضع في الإقليم أفضل مقارنة بأغلب دول المنطقة⁽⁶⁰⁾، فعلى سبيل المثال في عام (2020) بلغت نسبة البطالة في تركيا (8.4%) وفي مصر وصلت نسبة البطالة إلى (12.6%) وفي الأردن وصلت النسبة (50%).

4. نسبة البطالة طبقاً للسن والجنس والتعليم:

تساوي نسبة البطالة لمجموعة فرعية معينة من السكان عدد الأفراد غير العاملين في هذه المجموعة مقسوماً على عدد المسجلين في القوى العاملة من تلك المجموعة؛ وتتم متابعة نسب البطالة عن كثب لاسيما للشباب لأنّ هذا يشير إلى كون العامل الاقتصادي يتيح فرصاً اقتصادية لهذه المجموعة أم لا، وبهذه الطريقة يمكن معرفة أثر النمو الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي⁽⁶¹⁾.

فقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب من سن (15) إلى (24) عاماً داخل إقليم كردستان العراق (17.6%)، وهي نسبة عالية بصورة ملحوظة مقارنة بنسبة (7.4%) من القوى العاملة الكاملة⁽⁶²⁾، وطبيعة النسبة العالية هي أمر معروف في الشرق الأوسط، ولكن بالنظر إلى البطالة بصورة عامة فإنّ بطالة الشباب داخل إقليم كردستان هي الأقل بين دول المنطقة.

وهبطت نسبة البطالة للفئة العمرية من سن (15) عاماً إلى (24) في الربع الثاني من العام (2020) إلى (16.1%) في تركيا، لكنها وصلت إلى (35.8%) في سوريا، و (50%) في الأردن، وفي مصر بلغت (41.4%)⁽⁶³⁾. وبالرغم من أنّ البطالة بين الشباب في إقليم كردستان أقل حدة قليلاً مقارنة بالعديد من دول المنطقة، إلا أنّها ما زالت محل اهتمام السياسة الحكومية في الإقليم وعلى غرار الدول الأخرى في المنطقة؛ ويعزو الباحث الأسباب إلى مزيج من:

- امتلاك الشباب مهارات عمل ضعيفة، وخاصة بين المتعلم منهم.

- التوقعات الخيالية عن فرص العمل.

1. المشاركة في القوى العاملة:

تعرف القوى العاملة بمجموع عدد الأفراد من سن (15) عاماً فما فوق ممن يعتبرون "نشيطين اقتصادياً"، أي أنّهم يعملون في الوقت الحالي أو لا يعملون، لكن متاحون للعمل ويبحثون عنه بكد⁽⁵²⁾.

أما العمل فيعرف طبقاً للمواثيق الدولية على أنّه الحصول على وظيفة بأجر أو العمل الذاتي في مشروع عائلي أو في مزرعة بأجر سواء بصورة مباشرة أم لا. واستناداً إلى الممارسات الدولية؛ فإنّ من يعملون لساعة واحدة على الأقل في الأسبوع يتم تصنيفهم على أنّهم عاملون أو موظفون. أما النسبة المئوية للسكان ممن هم في سن العمل والموجودين في القوى العاملة هي نسبة المشاركة في القوى العاملة⁽⁵³⁾.

وتوضح بيانات مسح القوى العاملة في إقليم كردستان أنّ القوى العاملة في الربع الثالث من عام 2020، تشكل نسبة (38.4) من المجموع الكلي للسكان البالغ عمرهم (15) عاماً فما فوق، وهي نسبة منخفضة نسبياً. ومع أنّ تلك النسبة مساوية لتظيرتها في الأردن (38%)، لكنّها أقل بصورة ملحوظة من تركيا قرابة (50%) ومصر (48%)⁽⁵⁴⁾.

ويعزو الباحثان نسبة المشاركة العامة المنخفضة في إقليم كردستان بصورة كبيرة إلى المشاركة المحدودة للنساء، حيث إنّ الرجال فاقوا النساء عدداً في القوى العاملة بفارق كبير، فمن بين الرجال البالغ عمرهم (15) عاماً فما فوق، كان قرابة الثلثين أو (67.5%) مدرجين في القوى العاملة، في حين أنّ نسبة (12.2%) فقط من النساء مدرجات في القوى العاملة، لكن من بين الشباب الذكور ممن تتراوح أعمارهم من (15) عاماً إلى (24) عاماً، تم إدراج (37.8%) في القوى العاملة، وهذه النتيجة تؤكد على أنّ كثيراً منهم ما زالوا يدرسون، حيث كانت نسبة الفتيات (6.1%) فقط⁽⁵⁵⁾.

2. متوسط دخل الفرد:

في العام 2019 وصل دخل الأسرة (350.000) دولار أمريكي، ويعمل في القطاع الخاص ما نسبته (4.32%) من سكان الإقليم، مقابل ما نسبته (3.34%) يعملون في القطاع العام، ويرجع الباحث سبب التديني في مستوى الدخل إلى آثار الأزمة المالية التي مرّ بها الإقليم جراء حربه ضدّ داعش⁽⁵⁶⁾.

وقد عمدت حكومة كردستان، ضمن أطرها الاستراتيجية وبالتعاون مع البنك الدولي في العام 2016، إلى إنشاء برنامج للرعاية الاجتماعية لغاية عام 2020، بهدف رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي والسياسي والاجتماعي لسكان الإقليم، وبهدف تجاوز الأزمة الاقتصادية⁽⁵⁷⁾.

3. نسبة العمالة والبطالة:

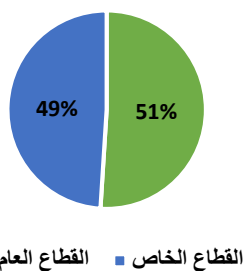
تتألف القوى العاملة من مجموعتين من الأفراد: الأولى هم العاملون، والثانية هم من غير العاملين إلا أنّهم يرغبون في العمل ومتاحون له ويبحثون عنه، وهم الذين يطلق عليهم "المعطلون عن العمل"⁽⁵⁸⁾. ففي الربع الثالث من العام (2020) بلغت نسبة العاملين في القوى العاملة سواء بدوام كلي أم بدوام جزئي (92.6%)، وشكّلت هذه المجموعة ما نسبته (35.5%) من المجموع الكلي لسكان إقليم

سن (15-24) عاماً بواقع (14683) ثم النساء من سن (25-34) عاماً بواقع (16232)⁽⁶⁶⁾.

6. العمل طبقاً لقطاع الملكية:

على غرار معظم الأنظمة الاقتصادية في المنطقة، يعد العمل في القطاع العام مصدراً سائداً في إقليم كردستان، وتقريباً يعمل نصف السكان العاملين بنسبة (50.5%) في القطاع العام، ويمثل العمل في القطاع الخاص تقريباً كل الوظائف غير الحكومية في النظام الاقتصادي، ولا تزيد نسبته عن (1%) في القطاعات الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية، ويمثل العمل في الشركات المملوكة للأجانب حصة صغيرة جداً، أقل من (1%) من العمل في إقليم كردستان⁽⁶⁷⁾.

شكل رقم (5): العمل طبقاً لقطاع الملكية



وداخل القطاع العام، يؤدي العمل في الجيش دوراً مهماً ويمثل (26%) من العمل في القطاع العام، وتمثل الإدارة العامة "غير المرتبطة بالأمن" والخدمات الداعمة (24%) لوظائف القطاع العام، ويمثل التعليم (20%). والجدير بالذكر أنّ الغالبية العظمى للنساء العاملات بنسبة (82%) يعملون في القطاع العام، مقارنةً بالرجال الذين بلغت نسبتهم (45%)، ويتوافق هذا الأمر مع التمثيل الأكبر للرجال في القطاع غير الرسمي، والذي يمثل القطاع الخاص فيه النسبة الأكبر.

ونظراً لوجود المدينة العاصمة أربيل، انعكس هذا الأمر على محافظة أربيل والتي فيها أعلى نسبة انتشار لوظائف القطاع العام، وتمثل (55.4%) من إجمالي العمل؛ أما عن حصة وظائف القطاع العام في العمل عموماً فقد بلغت أقل نسبة لها في السليمانية قرابة (46%) وبلغت حصتها في دهوك (52.0%)⁽⁶⁸⁾.

العمل طبقاً لقطاع النشاطات:

يمثل قطاع الخدمات ما نسبته ثلاثة أرباع العمل في إقليم كردستان، وتقع الصناعة في المرتبة الثانية بتفاوت كبير يبلغ (17.9%) ثم تتبعها الزراعة بنسبة (6.6%)، ويعتبر الجيش أهم مصدر من مصادر العمل في قطاع الخدمات في إقليم كردستان ويمثل (18%) من نسبة العمل في الخدمات، و(13%) من نسبة العمل الكاملة في الإقليم، ويليه الإدارة العامة وخدمات الدعم بنسبة (17%) من العمل في قطاع الخدمات، ثم التعليم (13%)⁽⁶⁹⁾.

وداخل القطاع الصناعي الصغير نسبياً، يهيمن قطاع الإنشاءات، وتمثل نسبته ثلاثة أرباع العمل في القطاع الصناعي أي ما نسبته (74%)؛ ويمثل قطاع التصنيع نسبة (8.7%) من العمل الصناعي وأقل من (2%) من نسبة العمل في الإقليم⁽⁷⁰⁾.

الإحجام عن العمل خارج القطاع العام أو القطاع الرسمي، بالرغم من العدد المحدود للوظائف المتاحة.

وتمثل نسبة البطالة بين الفتيات نسبة أعلى حيث بلغت (48.9%) مقارنة بالشباب الذين بلغت نسبتهم (12.8%)، وبالرغم من نسبة البطالة الأكثر ارتفاعاً بين الفتيات إلا أنّ العدد الفعلي للشباب العاطلين عن العمل أعلى من عدد الفتيات العاطلات عن العمل، نظراً للعدد الأقل من الفتيات المدرجات في القوى العاملة؛ وفي الفئات العمرية الأكبر يلاحظ أنّ البطالة منخفضة انخفاضاً ملحوظاً لكل من الرجال والنساء، لكنها تظل أعلى في النساء مقارنة بالرجال، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15) عاماً إلى (34) عاماً (20.2%) للإناث مقابل (3.8%) للذكور. وجدير بالذكر أنّ نسب المشاركة في القوى العاملة والبطالة مرتفعة أكثر في المناطق الحضرية ولكن بصورة معتدلة، حيث ارتفعت نسبة المشاركة للحاصلين على الدرجة الجامعية فبلغت (80%) وأقل بدرجة لمن هم أقل تعليماً لا سيما الحاصلين على المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبتهم (41%)⁽⁶⁴⁾.

ويعزو الباحثان السبب إلى أنّ بعض الأفراد المنتمين للطرف الأقل في الفئة العمرية التي أخذت في الاعتبار والتي تبدأ في سنة (15) عاماً والذين أعلى درجة علمية لديهم هي الابتدائية والثانوية لزالوا يحضرون المدرسة في المستوى التالي ولم يدرجوا في القوى العاملة بعد.

جدول رقم (5): مشاركة القوى العاملة والبطالة طبقاً للمنطقة والتعليم

الرقم	المنطقة	نسبة المشاركة في القوى العاملة	نسبة البطالة
1	المناطق الريفية	35.3%	6.0%
2	المناطق الحضرية	39.0%	7.7%
-	المستوى التعليمي	نسبة المشاركة في القوى العاملة	نسبة البطالة
3	التعليم الابتدائي	53.6%	6.9%
4	التعليم الثانوي	41.3%	8.5%
5	الدرجة الجامعية	80.3%	10.9%

* إحصاء إقليم كردستان (2020). المؤشرات الإحصائية: مشاركة القوى العاملة يلاحظ أنّ نسب البطالة مرتفعة أيضاً بين من لديهم مستوى تعليمي أعلى، وعلى ما يبدو فإنّ أحد العوامل التي يعزو الباحث إليها هذا النمط هو أنّ من لديهم مستوى تعليمي أعلى يميلون إلى الانتظار للحصول على وظائف معينة تتطلب مهارات مرتفعة وأنّ لديهم مصادر عائلية تدعمهم أثناء بحثهم عن العمل.

5. عدد العاطلين طبقاً للفئة العمرية والجنس:

على الرغم من أنّ البطالة مرتفعة بين الفتيات، إلا أنّ عدداً أكبر من الشباب مقارنة بالفتيات عاطلون عن العمل، تقريباً وصلت النسبة إلى (60%) للشباب العاطلين عن العمل، وهذا الأمر يعكس حقيقة عدد الفتيات القليل نسبياً المدرجات في القوى العاملة كما تم ذكره سابقاً، وفي غالبية الفئات العمرية يتخطى عدد الذكور العاطلين عن العمل النساء العاطلات عن العمل، بالرغم من النسبة المرتفعة للبطالة بين السيدات⁽⁶⁵⁾. أما أكبر فئة للأفراد العاطلين عن العمل في إقليم كردستان، هم الشباب من سن 15 إلى 24 عاماً بواقع (24838) يليها الفتيات من

منافذ إقليم كردستان، حيث تمّ اعتماد تصريحة جمركية موحدة (بيان جمركي) باللغتين العربية والكوردية⁽⁷²⁾.

وكانت حكومة الإقليم سابقاً تفرض بشكل مستقل، رسوماً جمركية على البضائع المستوردة من خارج البلاد، وتحتفظ لنفسها بتلك الأموال، وهو ما تعترض عليه بغداد منذ سنوات طويلة وتعتبره غير قانوني؛ فيما كانت بغداد تحصل رسوماً جمركية خاصة بها، من البضائع القادمة من الإقليم، وهي في الغالب بضائع وسلع قادمة من تركيا.

وكان الاتفاق على توحيد التعرفة الجمركية قد جاء نتيجة عمل جاد بين اللجان المشتركة لجمارك إقليم كردستان وهيئة الجمارك العراقية، وعلى إثر ذلك قامت هيئة الجمارك العراقية بإزالة السيطرات الجمركية التي أقيمت على الطرق الرئيسية المؤدية من الموصل وكركوك إلى إقليم كردستان؛ وبحسب الهيئة العامة للجمارك العراقية فإنّ التعرفة الجمركية، روعي فيها أحوال المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود منهم؛ حيث يعتبر هذا القرار خطوة مهمة لتنظيم التجارة وفعاليتها الاستيراد والتصدير.

وبحسب الاتفاقية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية فإنّ هذه الاتفاقية تتضمن، مايلي:

1. توحيد رسوم التعريفية الجمركية في المنافذ الحدودية كافة بما فيها منافذ إقليم كردستان: بروجان، باشماخ، إبراهيم الخليل، حاج عمران، مطار أربيل، مطار السليمانية.
 2. اعتماد تصريحة جمركية موحدة (بيان جمركي) باللغتين العربية والكردية حسب قانون الجمارك.
 3. التزام جميع المنافذ الحدودية في المحافظات والإقليم بتطبيق القرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء المتعلقة بحماية المنتج الوطني والزرزامة الزراعية.
 4. التزام جميع المنافذ الحدودية في المحافظات والإقليم بتطبيق الجزء الخاص بها في الاتفاقيات الدولية الموقعة بين جمهورية العراق والدول الأخرى وخاصة ما يتعلق بالإعفاء الجمركي.
 5. إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم (186) لسنة 2018 الخاص بتسييم الحاويات على حجم الحاويات والعودة للسياقات المعتمدة وفقاً للقانون.
 6. إلغاء النقاط الجمركية الحالية في كل من (فايدة) و (شيراوه: شمال كركوك) و (ليلان: شرق كركوك).
- وأكدت الهيئة العامة للجمارك العراقية بأنّ القرار: جاء لدعم القطاع الخاص من خلال تحقيق مبدأ العدالة في فرض الرسوم ولتشجيع التنافس بين الشركات على أساس الجودة والخدمات في ظل تساوي التكاليف بين الجميع، لافتةً إلى أنّ القرار تضمن تخفيضاً كبيراً على الأقيام الاستيرادية وعلى نسبة الرسوم الجمركية للسلع والبضائع المستوردة واعتماد أقيام استيرادية موحدة.
- العوائد الجمركية لإقليم كردستان:**
- بالنظر إلى سؤال الدراسة حول العلاقة بين المؤشرات الرئيسية وأثرها الإيجابي أو السلبي وبالنظر في العوائد الجمركية، فقد أدى توحيد التعرفة الجمركية إلى بروز جانبين الأول إيجابي تمثل في ارتفاع عائدات

وتعتبر كل حصص قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة متوافقة عبر المحافظات مع اختلافات معتدلة، في حين أنّ الزراعة تشكل جزءاً أكبر من العمل في السليمانية (7.7%) مقارنة بالمحافظتين الأخرتين، ولدى أربيل الحصة الأقل (4.9%)، ولكن ربما الأجدد من هذا الاختلاف هو الإشارة إلى الحصة المنخفضة بصورة عامة للزراعة في كل المحافظات؛ حيث تحتل أربيل أعلى جزء من العاملين في وظائف الخدمات بنسبة (78.9%)، ويعكس هذا الأمر جزئياً أنّ العاصمة تقع فيها ولهذا فإنّ لديهم حصة مرتفعة من وظائف القطاع العام، ومن ناحية أخرى لدى أربيل أقل حصة من العمل الصناعي تصل ما نسبتها (16.1%)، مقارنة بنسبة (19.4%) في دهوك، و (18.8%) في السليمانية⁽⁷¹⁾.

جدول رقم (6): العمل طبقاً لقطاع النشاط الاقتصادي وطبقاً للمحافظة

الرقم	القطاع	كل إقليم كردستان	دهوك	السليمانية	أربيل
1	الزراعة	6.63%	7.1%	7.7%	4.9%
2	الصناعة	17.95%	19.4%	18.8%	16.1%
3	الخدمات	75.38%	73.5%	73.4%	78.9%

* إحصاء إقليم كردستان (2020). دليل المؤشرات الإحصائية: مؤشرات العمل. يرى الباحثان مما سبق ومن خلال النظر في مؤشرات القوى العاملة، ونسبة العمالة والبطالة طبقاً للسن والجنس والتعليم، وعدد العاطلين عن العمل طبقاً للفئة العمرية والجنس، والعمل طبقاً لقطاع الملكية والعمل طبقاً لقطاع النشاطات، وبالنظر إلى سؤال الدراسة حول العلاقة بين المؤشرات الرئيسية للدراسة وأثرها الإيجابي أو السلبي، في البعد الاقتصادي على النزعة الانفصالية، فإنّه يمكن ملاحظة ما يلي:

- تعد المشاركة في القوى العاملة منخفضة في الإقليم، نظراً لنسبة البالغين من سن (15) عاماً فما فوق قد بلغت (38%)، ويعزى ذلك إلى أنّ نسبة المشاركة للنساء بلغت (12%).
- بلغت نسبة البطالة (7.4%)، في حين أنّ تلك النسبة ليست منخفضة، إلا أنّها أفضل مقارنة بغالبية دول الشرق الأوسط.
- نسبة البطالة بين الشباب من سن (15-24) عاماً مرتفعة حيث بلغت (17.6%) من نسبة البطالة بين البالغين من سن (15) عاماً فما فوق.
- يهيمن القطاع العام على اقتصاد إقليم كردستان، ويمثل تقريباً (50%) من العمل وتقريباً يشكل كل العمل الرسمي الخاص بنسبة (91%)، لهذا يظل القطاع الرسمي الخاص غير متطور بصورة بارزة.
- يمثل العمل الصناعي حصة متواضعة تصل إلى (19%)، والذي يهيمن عليه قطاع الخدمات بدلاً منه ويضم العمل الحكومي، ويمثل (75%) من إجمالي العمل.

التعرفة الجمركية:

تمّ تطبيق قرار التعرفة الجمركية بين حكومي العراق وكردستان في يوم الأحد 17 شباط من العام 2019، وفقاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء العراقي رقم (13) لسنة 2019 المتعلق بتوحيد الإجراءات والرسوم الجمركية على مستوى كافة المنافذ الحدودية وعلى رأسها

مؤشرات التعاون الاقتصادي على المستوى الدولي والإقليمي

تسعى كردستان إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العديد من دول العالم، سواء كانت دولاً عربية أم أجنبية، وتأخذ هذه العلاقات طابع وشكل الفرص الاستثمارية ضمن قطاعات الأعمال، وبما يفتح للإقليم آفاقاً رحبة على الصعيد الاقتصادي⁽⁷⁴⁾.

وفيما يتعلق بنشاط اقتصاد كردستان فإن أحد أولويات الإقليم هو إقامة علاقات قوية على المستوى الدولي والإقليمي، تتمثل بعملية تنويع الاقتصاد بعيداً عن اقتصاد النفط، والعمل على إيجاد فرص حقيقية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة؛ وهو ما يبدو تحدي كبير أمام حكومة كردستان⁽⁷⁵⁾.

العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي

يمكن بيان العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي كما يلي:

أولاً: علاقات كردستان الاقتصادية مع الدول العربية

حافظ الإقليم على استقرار الجانب الأمني، ما أثر إيجاباً في جذب الاستثمارات، وحدث انتعاش اقتصادي مع الدول العربية؛ وبالنظر إلى مفهوم السياسات الاقتصادية فإنه كلما كانت السياسات الاقتصادية في البلد مرنة ومتوائمة مع المتغيرات العالمية كانت أكثر جاذبية للاستثمار والمستثمرين، والسياسات الاقتصادية في حكومة كردستان تعتبر مرنة مع المتغيرات العالمية وهذا ساعدها على جذب المزيد من المستثمرين وإقامة العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول⁽⁷⁶⁾.

1. الاستثمار المباشر للدول العربية مع كردستان:

سعت كردستان إلى الاستفادة من تجارب الدول العربية والخليجية وخاصة تجربة دولة الإمارات والشركات الناشئة عندها، حيث شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً من خلال عقد اللقاءات الثنائية بين كبار المسؤولين في الدولة، ورؤساء الشركات ورجال الأعمال، وكانت هذه اللقاءات تتم إما في الإمارات أو في أربيل⁽⁷⁷⁾.

جدول رقم (10): استثمار الدول العربية في إقليم كردستان (2015-2020)

الدولة المستثمرة	عدد المشاريع	رأس المال / دولار	الأهمية النسبية
الإمارات	4	3.942.316.000	36.3%
لبنان	6	1.005.181.862	9.3%
الكويت	1	10.581.000	0.1%
سوريا	1	12.214.245	0.1%
السعودية	3	2.025.569.554	18.6%
الأردن	1	9.540.200	0.1%
قطر	5	3.588.693.445	33.0%
عمان	1	10.696.3000	1.0%
مصر	2	160.000.000	1.5%
المجموع	24	10.861.059.306	100%

*المصدر: وزارة التخطيط-كردستان (2020)، استثمار الدول العربية في كردستان يلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق بأن نصيب الاستثمارات العربية هو من نصيب دولة الإمارات، حيث بلغت تدفقات رأس المال ما يقرب من 4 مليارات دولار أمريكي، وبأهمية نسبية بلغت (36.3%)، تلتها قطر برأس مال وصل إلى ما يقارب 3 مليارات ونصف المليار وبأهمية نسبية بلغت (33%)، وحلت الأردن بالمرتبة الأخيرة برأس مال بلغ (9.540) مليون دولار؛ أما مجموع الاستثمارات العربية في إقليم كردستان فناهزت الـ (10) مليار دولار، وهي استثمارات ضخمة⁽⁷⁸⁾.

جمارك إقليم كردستان بنسبة 25%، لكنه في نفس الوقت وعلى الجانب السلبي أدى إلى تراجع الحركة التجارية في المنافذ الحدودية لإقليم كردستان. فقد لجأ التجار إلى ميناء أم قصر بسبب انخفاض أجور النقل والتغاضي عن بعض التعليمات؛ ويظهر من إحصائية المديرية العامة للتخطيط والمتابعة في وزارة التجارة والصناعة بإقليم كردستان، اعتماداً على بيانات الدول المصدرة، أنّ العراق استورد خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما تتجاوز قيمته 141 ملياراً و935 مليون دولار من البضائع من 103 دول⁽⁷³⁾.

وكان التجار يستخدمون ميناء أم قصر بفضل انخفاض أجور النقل، فقد تم خلال العام 2016 استيراد ما قيمته 40 مليار و580 مليون دولار من البضائع إلى العراق وإقليم كردستان، وجاء 60% من هذه البضائع عبر المنافذ العراقية وخاصة ميناء أم قصر، لكن بعد أن رفع العراق الرسوم الجمركية، انتقلت هذه الحركة التجارية إلى منافذ إقليم كردستان.

ويظهر هذا التغيير بوضوح في إحصائيات 2017، فقد تم استيراد بضائع تتجاوز قيمتها 49 مليار دولار إلى العراق، وجاء 58% منه عبر منافذ إقليم كردستان، وفي العام 2018، تم استيراد ما قيمته نحو 52 مليار دولار، جاء نحو 55% منه عبر المنافذ الحدودية لإقليم كردستان، إلا أنّ توحيد التعرفة الجمركية أعاد نقل مركز ثقل تلك الحركة التجارية من منافذ إقليم كردستان إلى منفذ أم قصر.

وكانت وزارة الصناعة والتجارة بإقليم كردستان، قالت بأنّ الرسوم المنخفضة والتسهيلات المقدمة أدت إلى استيراد 60% من البضائع التي تدخل إلى العراق عبر منافذ إقليم كردستان الحدودية، لكن توحيد التعرفة والرسوم الجمركية، بدأ يدفع باتجاه تراجع هذه الحركة التجارية في المنافذ الحدودية لإقليم كردستان.

وبالاعتماد على بيانات بعض الشركات التجارية في الإقليم، فإنّ أجور نقل البضائع من أم قصر أدنى والتعرفة الجمركية لا تطبق كما هي، لهذا عاد التجار إلى ذلك المنفذ لاستيراد البضائع. وقد أعلن بعض المسؤولين في إقليم كردستان، في وقت مبكر، أن توحيد التعرفة الجمركية يصب في مصلحة إقليم كردستان وسيزيد العائدات، فزيادة عائدات الجمارك مرتبطة بزيادة الرسوم الجمركية، فمثلاً كان الرسم المفروض على حاوية بضائع في جمرِك إبراهيم الخليل 4500 دولار، لكنه ارتفع إلى أكثر من 6000 دولار، كما أن عدد الشاحنات التي تمر عبر المنفذ تراجع كثيراً مقارنة بفترات سابقة، لذا فإن توحيد التعرفة الجمركية أضر كثيراً بالحركة التجارية في الإقليم.

وتشير إحصائية غير رسمية إلى أن هناك نحو 50 شركة استيراد وتصدير في أربيل وحدها، وأن 95% من التجار يعتمدون على شركات الشحن لنقل بضائعهم. وبحسب مديرية الجمارك في إقليم كردستان، فإنّ "توحيد التعرفة الجمركية والعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران، أدت إلى نتائج عكسية فقد تراجعت الحركة التجارية في باشماخ بنسبة 40%"، في حين أنّ الالتزام بالتعرفة الجمركية مطبق بنسبة (100%)، لكنها لا تطبق كما يجب في العراق".

من خلال بيانات الجدول السابق، نلاحظ أنّ أكبر قطاع من حيث الاستثمار كان من نصيب قطاع السياحة، حيث بلغت نسبة الاستثمار العربي فيه (51.7%) وهي أعلى نسبة من ضمن القطاعات المستهدفة بالاستثمار؛ أما القطاع الزراعي فقد جاء بأهمية نسبية بلغت (15.9%)، تلاه قطاع الإسكان بأهمية نسبية بلغت (13.9%) ثم قطاع التجارة وبأهمية نسبية بلغت (11.2%) في حين كان قطاع البنوك من أقل القطاعات الاقتصادية المستثمرة فقد بلغت نسبة الاستثمار العربي في هذا القطاع (0.8%).

ويعزو الباحثان الأهمية النسبية العالية لقطاع السياحة إلى ما يتمتع به الإقليم من طبيعة جغرافية ومرافق سياحية تجعله بيئة جاذبة للاستثمار السياحي، ولذا فإنه يعتبر من أهم القطاعات المهمة الجاذبة للاستثمارات.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية

تسعى الدول الغربية ولاعتبارات سياسية وأمنية في الإقليم إلى تمتين علاقاتها مع كردستان، بحيث يكون لها دور مستقبلي متميز في مختلف القضايا وعلى رأسها قضايا الإرهاب والنفوذ الروسي والتركي في المنطقة.

1. الاستثمار المباشر للدول الغربية مع كردستان:

جدول رقم (12): استثمار الدول الغربية في إقليم كردستان (2015-2020)

الدولة المستثمرة	عدد المشاريع	التدفقات الاستثمارية	الأهمية النسبية
ألمانيا	5	882.023.255	37.3%
الصين	2	401.258.325	16.9%
بريطانيا	3	235.511.212	9.9%
الولايات المتحدة	3	449.452.872	19.0%
كندا/ كوريا	5	328.859.952	13.9%
نيوزلندا	2	23.258.450	1.0%
السويد	1	23.820.574	1.0%
جورجيا	2	7.537.898	0.3%
فرنسا	2	15.987.635	0.7%
المجموع	25	2.367.710.173	100%

*المصدر: وزارة التخطيط-كردستان (2020)، استثمار الدول الغربية في كردستان: دليل المؤشرات الإحصائية

يلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق بأن الاستثمارات الغربية هو من نصيب ألمانيا، حيث بلغت تدفقات رأس المال ما يزيد عن (882) مليون دولار أمريكي، وبأهمية نسبية بلغت (37.3%)، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية نسبية بلغت (19%) ثم الصين بأهمية نسبية بلغت (16.9%) ثم كندا/ كوريا وبأهمية نسبية بلغت (13.9%). أما مجموع الاستثمارات الغربية في إقليم كردستان فقد بلغت ما يزيد عن (2) مليار دولار أمريكي وهي أقل من الاستثمارات العربية في الإقليم، ويعزو الباحث حلول الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية نسبية أقل من ألمانيا وبأهمية نسبية تقارب الأهمية النسبية مع الصين؛ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الخروج من المنطقة نظراً لتشابك وتعقد المواقف المتقاطعة مع مختلف الدول الطامحة إلى النفوذ هناك، وعلى الرغم من ذلك فهي تحاول إنقاذ إقليم كردستان من سيطرة بعض الدول على اقتصاده كإيران وتركيا والصين.

ويعزو الباحثان هذه النسب العالية من الاستثمار العربي في كردستان نتيجة للعلاقات الجيدة ما بين حكومة كردستان والدول العربية، فضلاً عن العلاقات الإيجابية في الجوانب السياسية والأمنية، فالإمارات لها علاقات متبادلة ومشتركة مع كردستان من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والإمكانات الاستثمارية، التي تدعم اقتصاد البلدين، وفي مختلف القطاعات التجارية والصناعية، مثل قطاع البتروكيماويات والطاقة المتجددة والتجارة والزراعة والثروة الحيوانية. وترتبط الإمارات مع كردستان برحلات جوية تخدمها أربع ناقلات وطنية تسير أكثر من (20) رحلة أسبوعياً إلى أربيل منفردة، بالإضافة إلى وجود اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين لتكريس أطر التعاون الاقتصادي المشترك؛ كما وترتبط الإمارات بعلاقات أخرى تتمثل في موضوع إعادة وبناء الإعمار، فكردستان تشهد تطوراً اقتصادياً كبيراً وتعد أسواقها من الأسواق الآمنة نسبياً بالرغم من الظروف التي تمر بها العراق؛ فالإمارات تعد بوابة عالمية للإقليم، من خلال ترويج منتجاتها في الخارج، فقد وصلت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى 4.5 مليار دولار حتى عام 2020، وقد تقفز قيمة هذه الاستثمارات إلى أكثر من ذلك مستقبلاً، بحيث من المتوقع أن يضاف مليار دولار كل سنة على قيمة التجارة البينية بين الإمارات وكردستان.

وللسعودية أيضاً علاقات اقتصادية متينة مع حكومة كردستان، حيث تسعى هذه العلاقات إلى توسيع آفاق التعاون الاستثماري بين الجانبين؛ خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، التي تستهدف بشكل رئيسي القطاع الاقتصادي الخاص، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال تقنية المعلومات والإسكان والنفط وتطوير القطاع الخدمي والمطاعم؛ وقد فتحت البلدين أسواقها أمام المنتجات التجارية في سبيل تعزيز التبادل البيئي بينهما، حيث تعتبر كردستان من البيئات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وسهلت المملكة عمليات استيراد وتصدير المنتجات من خلال المنافذ البرية كمنفذ عرعر حيث تتدفق البضائع بينهما، بالإضافة إلى تعزيز المعاملات المصرفية بين البلدين.

2. توزيع الاستثمار العربي حسب القطاعات الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (11) التوزيع القطاعي للاستثمار العربي المباشر وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان خلال فترة المقارنة؛ ويمكن بيان ذلك كما يلي:

جدول (11): استثمار الدول العربية حسب القطاع الاقتصادي (2015-2020)

الدولة المستثمرة	عدد المشاريع	رأس المال المستثمر/ دولار	الأهمية النسبية
التجارة	7	1215240178	11.2%
البنوك	2	89968759	0.8%
الصحة	0	0	0.0%
الصناعة	4	698508158	6.4%
السياحة	3	5612625102	51.7%
التعليم	1	10584961	0.1%
الزراعة	4	1723695321	15.9%
الإسكان	3	1510436827	13.9%
المجموع	24	10.861.059.306	100%

*المصدر: وزارة التخطيط-كردستان (2020)، استثمار الدول العربية في كردستان حسب القطاع الاقتصادي: دليل المؤشرات الإحصائية

للدول العربية في كردستان وأكثر من المشروعات المنفذة والمعتمدة للدول الغربية في كردستان، ويلاحظ أنّ أكثر المشاريع المنفذة في كردستان هي من نصيب الدولة التركية حيث بلغت المشاريع (19) مشروعاً وبأهمية نسبية مرتفعة جداً (95.1%) في حين حلت إسرائيل في المرتبة الثانية بأهمية نسبية بلغت (2.1%) وبعدها أربعة مشاريع، ثمّ تلتها كل من روسيا وإيران بأهمية نسبية متساوية.

2. توزيع الاستثمار الإقليمي حسب القطاعات الاقتصادية

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمار الإقليمي حسب القطاعات الاقتصادية فقد جاءت على المشروعات ضمن قطاع التجارة بأهمية نسبية بلغت (26.7%) ثمّ قطاع الصناعة وبأهمية نسبية بلغت (19.2%)، تلاها قطاع السياحة ثمّ قطاع البنوك بأهمية نسبية (18.4%) و (16.5%) على التوالي، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (15): استثمار الدول الإقليمية حسب القطاع الاقتصادي (2020-2015)

الأهمية النسبية	رأس المال المستثمر/ دولار	عدد المشاريع	الدولة المستثمرة
26.7%	566369324	5	التجارة
16.5%	351124553	3	البنوك
4.9%	105063021	2	الصحة
19.2%	408555631	6	الصناعة
18.4%	390100020	3	السياحة
4.7%	99366699	4	التعليم
4.8%	101222301	1	الزراعة
4.8%	103036677	1	الإسكان
100%	2124838226	25	المجموع

*المصدر: وزارة التخطيط- كردستان (2020)، استثمار الدول الإقليمية في كردستان حسب القطاع الاقتصادي: دليل المؤشرات الإحصائية

3. دور الاستثمار المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية:

أولاً: أثره على ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات كل بلد مركزه المالي في تعامله مع باقي دول العالم وقدرته على اقتناء موارد وسلع خارجية، وتسعى الدول إلى تقليص العجز في التعامل مع باقي دول العالم لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات⁽⁷⁹⁾. ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة.

إن زيادة تدفق رؤوس الأموال تعكس بصورة إيجابية على حساب رأس المال وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية لتمويل مدفوعاتها المحلية، وفي حال إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، ويحدث كذلك تحسن في الميزان التجاري إذا ساهم الاستثمار الأجنبي في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وتخفيض الواردات، حيث إنّ الأثر الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يتحدد حسب نوع الاستثمار أو المجال المستثمر وكيفية قيام الشركات بتخصيص الأرباح الخاصة بها.

وقد اختارت الشركات الأمريكية إقليم كردستان للعودة إلى الأسواق العراقية، فرغم وجود النفوذ الإيراني فيه إلا أنّ الإقليم يعتبر الجزء الوحيد من العراق الذي لا تتواجد فيه الميليشيات الإيرانية التي تنفذ المشروع الإيراني في العراق وتفرض على التجار ورجال الأعمال العراقيين في جنوب العراق وشماله وفي بغداد بالقوة والتهديد التعامل مع إيران والمساهمة في الالتفاف على العقوبات الأمريكية وإنقاذ النظام في طهران من الانهيار.

2. توزيع الاستثمار الغربي حسب القطاعات الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (13) التوزيع القطاعي للاستثمار الغربي المباشر وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان خلال فترة المقارنة؛ ويمكن بيان ذلك كما يلي:

جدول (13): استثمار الدول الغربية حسب القطاع الاقتصادي (2020-2015)

الأهمية النسبية	رأس المال المستثمر/ دولار	عدد المشاريع	الدولة المستثمرة
21.1%	499.245.101	5	التجارة
15.3%	362.548.632	3	البنوك
4.2%	99.875.324	2	الصحة
41.3%	978.962.488	6	الصناعة
3.2%	75.369.869	3	السياحة
8.9%	210.633.662	4	التعليم
3.0%	71.222.515	1	الزراعة
3.0%	69.852.582	1	الإسكان
100%	2.367.710.173	25	المجموع

*المصدر: وزارة التخطيط- كردستان (2020)، استثمار الدول الغربية في كردستان حسب القطاع الاقتصادي: دليل المؤشرات الإحصائية

من خلال بيانات الجدول السابق، نلاحظ أنّ أعلى قيمة استثمار حسب القطاع الاقتصادي كانت لقطاع الصناعة، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع (41.3%)، تلاه قطاع التجارة بأهمية نسبية بلغت (21.1%) ثمّ قطاع البنوك بأهمية نسبية بلغت (15.3%).

العلاقات الاقتصادية على المستوى الإقليمي

تسعى الدول الإقليمية إلى إيجاد موطئ قدم لها في إقليم كردستان عبر البوابة الاقتصادية، حيث تحاول هذه الدول توطيد علاقاتها مع كردستان بالرغم من أنّ هذه العلاقات تتسم في كثير من الأحيان بالنفور، بسبب تعقيدات المشهد وتشابكاته؛ في هذا المطلب يحاول الباحث تسليط الضوء على حجم الاستثمار المباشر لكل من روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل كفواعل رئيسية في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط وعموم آسيا.

1. الاستثمار المباشر للدول الإقليمية مع كردستان:

جدول رقم (14): استثمار الدول الإقليمية في كردستان (2020-2015)

الأهمية النسبية	رأس المال / دولار	عدد المشاريع	الدولة المستثمرة
1.4%	28.986.201	2	روسيا
95.1%	2.021.025.330	19	تركيا
1.4%	29.236.702	3	إيران
2.1%	45.589.993	4	إسرائيل
100%	2124838226	28	المجموع

*المصدر: وزارة التخطيط- كردستان (2020)، استثمار الدول الإقليمية في كردستان: دليل المؤشرات الإحصائية

من خلال بيانات الجدول السابق يلاحظ بأنّ عدد المشاريع بلغت (28) مشروعاً وهي بذلك أكثر من المشروعات المنفذة والمعتمدة

ثانياً: أثره على نقل التكنولوجيا

تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية من بلد لآخر، وهذا يؤثر بصورة إيجابية على الإنتاج والتوظيف نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها بالفنون الإنتاجية والتسويق، وبالتالي ستكون أكثر فائدة في تنفيذ المشروعات في الدولة المضيفة والتي قد لا تستطيع الشركات المحلية تنفيذها لضعف إمكانياتها الفنية والمالية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويرفع مهارات العمال⁽⁸⁰⁾.

ثالثاً: تأثيره على سوق العمل

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من خلال تأثيره على خلق فرص عمل جديدة وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة؛ أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة فهذا يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر ويعتمد على القطاعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي المباشر، فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام لليد العاملة في المقابل هناك شبه اتفاق بين جميع الدراسات أن المستثمر الأجنبي دفع أجراً أكبر من نظيره الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال⁽⁸¹⁾.

4. العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تتحدد من خلال ثلاث تفسيرات رئيسية، وذلك على النحو التالي⁽⁸²⁾:

التأثير المباشر

حيث يتم تفسيره من خلال النظرية النيوكلاسيكية ويعتبر هذا التفسير جزئياً وغير شامل، نظراً لأن فرضيات هذه النظرية تتمثل بالمنافسة التامة والتعبئة الكاملة لرأس المال والعمالة، وعدم وجود تكلفة نقل وتوفر المعلومات الملائمة غير موجودة في الحياة العملية⁽⁸³⁾.

تأثير غير مباشر

ويسمى هذا التأثير بانتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهناك نوعان من الانتشار الأول: الانتشار السالب والذي يتمثل بالعوامل التي تجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مثل احتكار السوق وقلة الموارد الطبيعية، والثاني يعرف بالانتشار الإيجابي والذي يتمثل بالعوامل التي تجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي كالتقنيات والتكنولوجيا والتقنيات وتطوير الأنشطة الاقتصادية والبحث العلمي⁽⁸⁴⁾.

التأثير العكسي

من هذا الجانب من التأثير يتبين اتجاه العلاقة السلبية بين كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، فقد يكون اتجاه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو قد يكون اتجاه العلاقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو الاقتصادي وفي حالات أخرى لا توجد علاقة سببية على الإطلاق بين كلا المتغيرين⁽⁸⁵⁾.

ويرى الباحثان مما سبق، أنّ وجود موارد اقتصادية أو أهمية تجارية في الإقليم الانفصالي للدولة يجعل من الانفصال أمراً شديداً الصعوبة، إلا أنّها في ذات الوقت تكون من الدوافع القوية للاتجاه نحو الانفصال، فوجود الموارد والمصادر المائية والزراعية بالإضافة إلى النفط والمعادن في إقليم كردستان كلها أسباب وعوامل تساعد على بناء دولة قوية ذات سيادة، وتساعد على تحقيق الاستقلال المالي والإداري. أما إذا كان الإقليم موطناً لمجموعة تعاني من الفقر، فإنّها بالتأكيد سوف تلقي باللوم على الدولة لعدم انصافها، وفي الحالتين فإنّها تسعى إلى الانفصال. وتذهب العولمة بالقول بأنّ العوامل الأساسية في الحياة الدولية، هي عوامل: اقتصادية وسياسية واجتماعية. وأنّ العامل الاقتصادي والتقني يسير باتجاه الترابط أما السياسي والاجتماعي فهو يسير باتجاه التفتت والانفصال؛ وإنّ الطابع الغالب للعولمة هو الطابع الاقتصادي والتقني، والمدخل لفهم هذه الصورة المتعكسة أو المتناقضة أن نعود إلى نظرية إيميل دوركايم حيث يفترض إيميل دوركايم، أنّ المجتمع هو الذي يصوغ شخصية الفرد، مثل أنّ المجتمع يصوغ الفرد بصغته فإنّ المجتمع الدولي يصوغ الدولة بصغته.

ويؤكّد دوركايم على نمطين أساسيين من الروابط بين الفرد والمجتمع أو بين الدولة والمجتمع. الأول يسميه الترابط الآلي، وهو الترابط القائم على العلاقات الاجتماعية من لغة ودين وعادات وتقاليده أو لون وما يتعلق بالشخصية القومية والتاريخية للمجتمع، والرباط الآلي هو الذي يعمل لوحده دون تدخل من أحد. وهذا الرباط عند نقله إلى مستوى الدولة فإنّه يأخذ شكلاً من أشكال الترابط الديني أو القومي، وبالتالي فالتعاطف مع دولة ما قد يكون نابع من مدخلات دينية أو قومية.

أما النمط الثاني من الترابط عند دوركايم، هو ما يسمى بالترابط العضوي، أي نحن من نقوم بصنعه وتشكيله. وإذا ما قمنا بتطبيق هذا الرباط على الدولة فإنّه يأخذ شكل من أشكال الترابط الاقتصادي والتكنولوجي، ومثاله موظف في "شركة متعددة الجنسية" يكون انتماءه وتعاطفه للشركة لا للدولة القومية. وعليه تتلخص فكرة دوركايم في نقطتين رئيسيتين، هما:

- المجتمع والفرد: المجتمع يؤثر على خيارات وبدائل الفرد
- المجتمع الدولي يؤثر على خيارات الدول: (التعليم-الجامعات) الأدب، الفنون، الدساتير، النظم الإدارية، الهندسة المعمارية، الفكر باشكاله المختلفة، المناهج الفكرية.
- وبالتّيجة يمكن القول بأنّه: كلما قويت الروابط العضوية ضعفت الروابط الآلية. وكلما تمزّق العالم اجتماعياً وسياسياً، يترابط عضوياً على حساب الترابط الآلي. ومن هذا المنطلق هناك ثلاث تصوّرات رئيسية:
- العولمة الاقتصادية هي سبب في التفتت السياسي والانفصال.
- التفتت السياسي / الانفصال هو سبب للتكامل الاقتصادي
- لا علاقة لأيّ أحد منهما على الآخر.
- وعليه ينظر للعلاقة ما بين التكامل الاقتصادي والانفصال من زاويتين، هما:

الموارد الاقتصادية والأهمية التجارية التي يحظى بها الإقليم الدافع القوي نحو نزعته للانفصال، فوجود الموارد والمصادر المائية والزراعية بالإضافة إلى النفط والمعادن كلها أسباب وعوامل ساعدت الإقليم في التفكير الجاد والعمل المستمر والدؤوب للانفصال لتحقيق الاستقلال المالي والإداري.

ومما سبق، فإنه أمكن الخروج بعدد من النتائج التي تؤكد على قوة النزعة الانفصالية للبعد الاقتصادي داخلياً وخارجياً، ويمكن استعراض نتائج الدراسة بالآتي:

النتائج:

(أ) محلياً وداخلياً:

1. امتلاك إقليم كردستان للعديد من المقومات الاقتصادية داخلياً، تتمثل ب: المصادر الطبيعية المتنوعة، الأراضي الزراعية الخصبة، والقوى العاملة.
2. امتلاك إقليم كردستان لسوق اقتصادية تتمتع بسياسات ليبرالية تمكنه من السير قدماً نحو الانفصال خاصة في مناطق دهوك، وباتيفة، وشقلاوة وجمجمال.
3. يركز إقليم كردستان على الشعب من خلال قضايا الرفاهية والحكم الرشيد، حيث يقدم لمواطنيه الخدمات الاجتماعية الجيدة والتعليم المجاني حتى المستوى الجامعي، والرعاية الصحية الأولية.
4. امتلاك إقليم كردستان لعدد من المناطق الاقتصادية الخاصة، وهي مناطق أساسية للصناعات الهيدروكربونية والأدوية والأغذية المعبأة والأغذية المصنعة، بالإضافة إلى قطاع البترول والغاز الطبيعي، وهذه المناطق توفر ما نسبته (30%) من الوظائف لسكان الإقليم.
5. بالنظر إلى العوائد الجمركية لإقليم كردستان فقد أدى توحيد التعرفة الجمركية إلى بروز جانبيين الأول إيجابي تمثل في ارتفاع عائدات جمارك إقليم كردستان بنسبة 25%، لكنه في نفس الوقت وعلى الجانب السلبي أدى إلى تراجع الحركة التجارية في المنافذ الحدودية لإقليم كردستان.

(ب) دولي وإقليمي:

1. يحتل إقليم كردستان موقع مركزي متميز على طريق التجارة الرئيسية والذي يتمتع باستقرار نسبي، يشجع الدول العربية والأجنبية على الاستثمار وعلى التجارة الدولية.
2. تأخذ العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تقيمها حكومة كردستان شكل وطابع الفرص الاستثمارية ضمن قطاعات الأعمال.
3. تركز أولويات إقليم كردستان على إقامة علاقات قوية تتمثل بعملية تنويع الاقتصاد بعيداً عن اقتصاد النفط، والعمل على إيجاد فرص حقيقية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.
4. يعمل إقليم كردستان على جذب الاستثمارات مع الدول العربية بهدف زيادة الحصة الاقتصادية على المستوى الدولي، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول.

1. نزعة الانفصال وحرية التجارة: وهي هنا علاقة عكسية، فكلما كان حجم البلد كبيراً كان أقل ميلاً لحرية التجارة. لذلك تدرك الحركات الانفصالية أنّ انفصالها سيعزز من حرية التجارة، وبالتالي يضعف الدولة القومية.

2. عدد الدول وحجم الاستثمار: وهنا العلاقة طردية فكلما زاد عدد الدول زاد حجم الاستثمار والتجارة الدولية، فحجم الواردات بالإضافة إلى حجم الصادرات زاد كنسبة من الناتج المحلي العالمي بزيادات مطردة، وهو ما يظهر علاقة إيجابية قوية بين زيادة عدد الدول وتنامي التدفق السلبي.

وقد ناقش كوبر الحلول المختلفة التي تم اقتراحها للصراع بين "القوة التي لا تقاوم" للاقتصاد و"الشيء الثابت" للسياسة. وخلص إلى أن الحل المثالي هو نوع من الحوكمة الدولية للاقتصاد العالمي، أي: إيجاد مؤسسات سياسية معولمة تنظم عملية التفاعل الاقتصادي المترابط.

الخاتمة:

إنّ فكرة الأكراد في تأسيس دولة قومية كردية ليست وليدة أحداث آنية فحسب بل هي فكرة قديمة توسعت في الوجدان الكردي منذ رسم خرائط سياسية للمنطقة العربية، وظلت هذه الفكرة تظهر على السطح كلما سنحت الظروف والمتغيرات الإقليمية لها بالظهور؛ ولقد عززت وأتاحت الظروف والإمكانات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العربي والدولي، لإقليم كردستان إمكانية الذهاب والتوجه نحو الانفصال.

ومن منطلق مشكلة الدراسة الحالية وما تقوم عليه من أهدافٍ وتساؤلات، فقد أجابت عن تساؤلاتها وحققت أهدافها، من خلال بيان أثر ظاهرة البعد الاقتصادي على النزعات الانفصالية لإقليم كردستان وأثر تغيرات النظام الدولي في تعزيز الرغبة في الانفصال لدى الأكراد، وبيان العلاقة بين المؤشرات الرئيسية للدراسة وأثرها الإيجابي أو السلبي للبعد الاقتصادي على النزعة الانفصالية.

إنّ الدراسة الحالية تقوم على فرضية رئيسية وهي علاقة ايجابية بين المتغير المستقل (البعد الاقتصادي الدولي) والمتغير التابع (النزعات الانفصالية للأقليات)، أي أنه "كلما زادت عمليات التشابك في البعد الاقتصادي الدولي وانخرطت تلك الأقليات في هذه المسألة ارتفعت معه إيجابياً النزعات الانفصالية للأقليات".

وقد أثبتت الدراسة الحالية صحة هذه الفرضية، في أنّ البعد الاقتصادي الدولي له أثره الكبير على النزعة الانفصالية لإقليم كردستان؛ فالاستثمارات الدولية والإقليمية عززت من ذلك وساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية للإقليم، من خلال الاستثمارات المباشرة والتي بدورها كان لها أثر على ميزان المدفوعات، ذلك أنّ تدفق رؤوس الأموال ينعكس بصورة إيجابية على تحسين الميزان التجاري ويوسع من حجم الصادرات وتخفيض الواردات.

كما كان للعامل الاقتصادي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيره على: سوق العمل، وعلى خلق فرص عمل جديدة، وزاد من الأجور العاملين، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة؛ وكان لوجود

الاستثمار في مجال تقنية المعلومات والإسكان والنفط وتطوير القطاع الخدمي.

7. بلغ مجموع الاستثمارات الغربية في إقليم كردستان ما يزيد عن (2) مليار دولار أمريكي.

8. تسعى الدول الإقليمية إلى إيجاد موطئ قدم لها في إقليم كردستان عبر البوابة الاقتصادية، حيث تحاول هذه الدول توطيد علاقاتها مع كردستان بالرغم من أنّ هذه العلاقات تنسم في كثير من الأحيان بالنفور، بسبب تعقيدات المشهد وتشابكاته.

5. تسعى كردستان للاستفادة من تجارب الدول العربية والخليجية بما يدعم اقتصادها في مختلف القطاعات التجارية والصناعية، مثل قطاع البتروكيماويات والطاقة المتجددة والتجارة والزراعة والثروة الحيوانية.

6. تسعى كردستان إلى توسيع آفاق التعاون الاستثماري مع الدول العربية؛ خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، التي تستهدف بشكل رئيسي القطاع الاقتصادي الخاص، بالإضافة إلى

(23) الهاشمي، محمد صادق والعطواني، الشيخ جمعة (2012). القائمة العراقية تحت الضوء. سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، ع 56، ط 1، ص 265، مطبعة الساقى، العراق.

(24) عبد الأمير، سحر حربي (2017). الدولة وإدارة التنوع الإثني مع الإشارة إلى النموذج العراقي. ط 1، ص 182، دار الحنش، بغداد، العراق.

(25) Crisis Group (2015). **Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict**. Report 158, Middle East & North Africa.

(26) عبد الحسين، هدى فياض (2015). دور الأحزاب الكردية في العملية السياسية في العراق بعد عام 2003. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.

(27) بشير، هشام (2013). العراق: تصاعد الأزمة بين المركز والإقليم. مجلة الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، ع 49، ص 165، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(28) القطاطشة، محمد حمد (2019). النزاعات الانفصالية: كردستان العراق نموذجاً: دراسة في البعدين المحلي والإقليمي. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 11، ع 3، ص 66.

(29) علوان، عمر حسين (2018). الكرد ووحدة الدولة الوطنية في العراق: الواقع ومشاهد المستقبل. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، القاهرة، مج 9، ع 4، ص 207-228.

(30) ماهر، أميرة (2017). النزاعات الانفصالية. مجلة الفرقان، ع 81، ص 99.

(31) القطاطشة، محمد حمد (2019). النزاعات الانفصالية: كردستان العراق نموذجاً: دراسة في البعدين المحلي والإقليمي. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 11، ع 3، ص 63.

(32) ماهر، أميرة (2017). مرجع سابق، ص 100.

(33) الطائي، شوال عبد الجبار (2012). المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006. مجلة دراسات إقليمية، ع 1، مج 4، ص 41.

(34) محفوظ، عقيل (2012). تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية. المركز العربي للأبحاث والدراسات.

(35) فيصل، غازي (2013). موقف الحكومات التركية بشأن مسألة الكرد: دراسة تاريخية 1923-2013. ط 1، ص 42، دار الحكمة، بغداد، العراق.

(36) التمببي، ظفر عبد مطر (2018). المسألة الكردية وإشكالية وآليات المعالجة الدولية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 60، ص 19، العراق.

(37) البنك الدولي (2016). إقليم كردستان العراق: إصلاح الاقتصاد من أجل تقاسم ثمار الرخاء والازدهار وحماية الضعفاء والمحرومين. تقارير دولية، متاح: <https://cutt.us/boiPA>.

(38) بلحاج، فريد (2016). إصلاحات اقتصادية ستساعد على تحقيق النمو المستدام والاشتمالي في إقليم كردستان العراق. تقارير البنك الدولي، متاح: <https://cutt.us/NdRWV>.

(39) الجلبي، عبد الرؤوف أحمد (2015). مقومات اقتصاد كردستان العراق. ط 1، ص 41، دار بغداد للنشر، العراق.

(40) حمو، كيندا (2020). أهم المناطق الاقتصادية الخاصة في إقليم كردستان. المركز الإعلامي للاقتصاد، متاح: <https://cutt.us/j8gQD>.

(41) تقرير هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (2018). جمهورية العراق، التقرير السنوي، ص 26-39.

(42) Marcopolis (2013). **Iraqi Kurdistan's Economy: Overview**, Kurd Net, Avilabel: <https://cutt.us/LRLrJ>.

(43) الجلبي، عبد الرؤوف أحمد (2015). مرجع سابق، ص 47.

(44) حمو، كيندا (2020). مرجع سابق، متاح: <https://cutt.us/j8gQD>.

(45) Marcopolis (2013). **Ibid**, Avilabel: <https://cutt.us/LRLrJ>.

(46) BBC Arabic (2017). **Facts about the Kurdistan Region of Iraq**. Avilabel: <https://cutt.us/3wuhj>.

(1) حجازي، فاروق سيد (2013). الحركات الانفصالية والاستقلال. ط 1، ص 103، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 109.

(3) العرفي، لوي (2009). تأثير التحولات الدولية على النزعات الانفصالية. رسالة ماجستير غير منشورة، ص 57، جامعة دمشق، سوريا.

(4) الموسى، شريف سعيد (2017). محاولة لفهم لحظة عالمية فارقة: العولمة والتفتت السياسي والشعبوية البيضاء. مجلة الديمقراطية، مج 17، ع 66، ص 39، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(5) Gleditsch, Kristian Skrede (2017). "Civil war". **SAGE Publications**, International Encyclopedia of Political Science, p10.

(6) حتى الآن: يقصد بها أنّ بعض الحروب التي وقت ما بين 2011 – 2016 ما زال عدد منها قائم حتى عام 2021م.

(7) Montevideo Agreement (1933). Rights and duties of states. The Seventh International Conference of American States, Signed at Montevideo, December 26.

(8) يمكن قراءة مؤشرات النزعة الانفصالية من خلال قدرة الدول على الدخول في اتفاقيات مع دول أخرى، وهذا المؤشر من المؤشرات السياسية في كل من منهج كوف KOF Index وكيري A.T. Kearny (9) McKenna, Amy (2020). What Is the Newest Country in the World?. **Encyclopedia Britannica**. Volume (1) Issue (5), p29.

(10) عبد الحي، وليد (2013). نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي. **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد (4)، ص 49، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

(11) Huntington S. (2007). "Clash of Civilizations". Ast Moscow, Russia.

(12) عبد الحي، وليد (2013). نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي. **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد (4)، ص 50، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

(13) العساف، فايز عبدالله (2010). مرجع سابق، ص 123.

(14) T. V. Sathyamurthy (1983). **Nationalism in the Contemporary World: Political and Sociological Perspectives**. London: F. Pinter; Totowa, NJ: Allanheld, Osmun, pp. 74-76.

(15) عبد الحي، وليد (2013). نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي. **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد (4)، ص 58، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

(2) عبد القادر الهلي، إقليم كردستان العراق من تجربة الحكم الذاتي إلى الفيدرالية، دراسة في آلية إدارة النزاعات الإثنية، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011/2010 ص 35-39.

(17) عبد الحي، وليد (2013). نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي. **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد (4)، ص 59، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

(18) The republic of Kurdistan, fifty years later, international. (1999). Journal. F. Kurdistan studies.

(19) علوان، عمر حسين (2018). الكرد ووحدة الدولة الوطنية في العراق: الواقع ومشاهد المستقبل. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، القاهرة، مج 9، ع 4، ص 209.

(20) الغيوث، رشيد (2005). العراق مأزق التلويح بالانفصال وتقديم انتماء العشيرة والمذهب والقومية. صحيفة الشرق الأوسط، ع 9531.

(21) علوان، عمر حسين (2018). مرجع سابق، ص 211.

(22) جواد، سعد ناجي (2004). دراسات في المسألة القومية الكردية. مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ع 57، ص 65.

- (71) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). دليل المؤشرات الإحصائية: العمل طبقاً لقطاع النشاط الاقتصادي وطبقاً للمحافظة.
- (72) قرار مجلس الوزراء العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ المتعلق بتوحيد الإجراءات والرسوم الجمركية على مستوى كافة المنافذ الحدودية.
- (73) وزارة التجارة والصناعة - إقليم كردستان (2020). بيانات الدول المصدرة.
- (74) شاور، فائق (2019). **علاقات كردستان السياسية والاقتصادية**. ط 1، ص 89، مكتبة أربيل للنشر والتوزيع، كوردستان العراق.
- (75) توفيق، عبد المحسن (2018). **النفط والتنمية المستدامة: البدائل والحلول**. ط 1، ص 213، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- (76) الناصري، عثمان مناضل (2020). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لإقليم كردستان العراق**. ص 34، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- (77) شريف، بزار رمضان (2021). **دور الاستثمار في تمويل المشاريع في الإقليم كردستان العراق 2006-2020**. مركز IFPMC للدراسات والبحوث الاستراتيجية، لندن.
- (78) وزارة التخطيط-كردستان (2020)، استثمار الدول العربية في كردستان 2015-2020: دليل المؤشرات الإحصائية.
- (79) الراوي، محمد مزعل (2017). **أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع صناعة الاسمنت بإقليم كردستان العراق**. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، مج 9، ع 17، جامعة الأنبار، العراق.
- (80) البسام، خالد عبد الرحمن (2011). **تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية**. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة**، مج 25، ع 1، المملكة العربية السعودية.
- (81) الراوي، محمد مزعل (2017). **أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع صناعة الاسمنت بإقليم كردستان العراق**. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، مج 9، ع 17، جامعة الأنبار، العراق.
- (82) Nowbutsing, B (2006). **FDI Domestic Investment and Economic Growth: A Theoretical Framework**. University of Technology Mauritius.
- (83) Wei, H (2010). **Foreign Direct Investment and Economic Development in China and East Asia**. A Thesis Submitted to the University of Birmingham.
- (84) الدليبي، سعد عبد الكريم (2018). **أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2006-2016**. **مجلة تنمية الرافدين**، مج 37، ع 119، جامعة الموصل، العراق.
- (85) Wei, H (2010). **Foreign Direct Investment and Economic Development in China and East Asia**. A Thesis Submitted to the University of Birmingham.
- (47) أحمد، عبد الجبار (2013). **الفدرالية واللامركزية في العراق: ورقة سياسات**. ط 1، ص 10، مؤسسة فريدريس إيبرت، الأردن والعراق.
- (48) المولودي، علي (2018). **الموازنة الاتحادية العراقية لعام 2018: الميزات والاتجاهات الرئيسية**. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- (49) الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، الوقائع العراقية، قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، ع 4529.
- (50) تم الإشارة لها في بداية الفصل الثالث.
- (51) أهداف التنمية المستدامة: مشروع دعم الإصلاح الاقتصادي- اتحادي. 2016-2020، متاح: <https://cutt.us/v254Q>.
- (52) Gvinadze, Cuba and Hijazi Amjad (2015). **Iraq: Selected Issues Report**. International Monetary Fund, Washington, Country Report No.: 236/15.
- (53) Kumar, Krishna B et al. (2021). **Capacity building in the Kurdistan Region Statistics Authority through data collection**. Ministry of Planning, RAND Corporation Report.
- (54) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). **بيانات مسح القوى العاملة**.
- (55) Kumar, Krishna B et al. (2021). **Ibid**.
- (56) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). **دليل المؤشرات الإحصائية: دخل الأسرة في الإقليم**.
- (57) Endorsement of Iraq (2017). **Draft Endorsement report**. Adam Smith International, Independent Validator, Available: <https://cutt.us/dhw5k>.
- (58) Kumar, Krishna B et al. (2021). **Ibid**.
- (59) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). **دليل المؤشرات الإحصائية: نسبة العمالة والبطالة**.
- (60) المصدر السابق نفسه.
- (61) الحربي، عبد الله منصور (2019). **إقليم كردستان قراءة اقتصادية: الفرص والتحديات**. ط 1، ص 71، دار بغداد للنشر والتوزيع، العراق.
- (62) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). **دليل المؤشرات الإحصائية: نسبة البطالة**.
- (63) الحربي، عبد الله منصور (2019). **مرجع سابق**، ص 78.
- (64) Kumar, Krishna B et al. (2021). **Ibid**.
- (65) Kumar, Krishna B et al. (2021). **Ibid**.
- (66) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). **دليل المؤشرات الإحصائية: نسبة البطالة**.
- (67) الحربي، عبد الله منصور (2019). **إقليم كردستان قراءة اقتصادية: الفرص والتحديات**. ط 1، ص 83، دار بغداد للنشر والتوزيع، العراق.
- (68) المرجع السابق نفسه.
- (69) هيئة إحصاء إقليم كردستان (2020). **دليل المؤشرات الإحصائية: العمل طبقاً لقطاع النشاطات**.
- (70) Kumar, Krishna B et al. (2021). **Ibid**.